العالمية

تصدر عن الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية

العدد 374 مارس 2022 م رجب 1443 هـ

Khayriatnet

حصاد العام 2021 م..
6 آلاف مشروع خيري وتنموي في 55 دولة

6 أحكام قضائية تدين المسيئين وتنتصر للهيئة الخيرية

تجديد المنح الدراسية لـ 2530 طالبًا سوريًا بمدارس الكويت الخيرية

الكويت .. نهر عطاء متدفق لأقاصي العالم وأدانيه

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

الشفيع
لتحفيظ القرآن الكريم

مشروع كفالة مركز قرآني
في قرغيزيا

يستهدف إتمام **50** طالبًا حفظ وتلاوة كتاب الله عز وجل بإتقان

متبرعنا الكريم، إن مساهمتك في هذا المشروع سيكون أجرها بتوفيق الله عظيمًا.. فما أجمل القرآن وما أروع حامليه! إنه سيكون بإذن الله شفيعًا لمن علّمه وأعان على حفظه، وخير صدقة هي صدقة تدفعها اليوم، وتظلّ ثمارها يقطف منها حتى بعد انقضاء الأجل.

إنها صدقة علم ينتفع به
وصدقة جارية ودعوة صالحة

قال رسول الله ﷺ: "اقرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه". [رواه مسلم]

الكفالة الشهرية	الكفالة السنوية	الكفالة الشاملة 4 سنوات
21 دك	252 دك	1000 دك

☑ تجوز الزكاة

1808 300 الخط الساخن | www.iico.org | khayriyanet

الكويت.. نهر عطاء متدفق

احتفلت دولة الكويت بالعيد الوطني الـ 61 والذكرى الـ 31 للتحرير تحت شعار «جنة لنا كلنا»، في مسعى للتعبير عن مدى الأمل والتفاؤل والقوة ورغد العيش، والدعوة إلى تعزيز الولاء والانتماء للوطن الأغر، وشاركتها الفرحة والبهجة بهذه المناسبة جموع غفيرة في دول شتى، تقديرًا لدورها الإنساني الريادي الذي عُرفت به منذ القدم، ومازالت تنتهجه باحترافية حتى غدت منارة العمل الخيري والتطوعي في العالم، ونهر عطاء متدفقًا، ينبع من كويت الخير، ويصب في أصقاع مختلفة من أقاصي العالم وأدانيه ليحييها في ظل حياة كريمة.

ولهذا كان أمرًا مستحقًا بجدارة أن تتوج الأمم المتحدة دولة الكويت مركزًا عالميًا للعمل الإنساني، وأن تمنح الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد طيب الله ثراه لقب قائد العمل الإنساني في حفل أممي كبير بمدينة نيويورك عام 2014م، عرفانًا بعطائها ودعمها للشعوب المنكوبة شرقًا وغربًا، واستضافتها المؤتمرات الدولية المانحة، والتاريخ خير شاهد على عطاء أهل الكويت الذين نشأوا على حب الفزعة والنجدة وسرعة الاستجابة لنداء كل من أصابتهم محنة أو ضربتهم جائحة أو نالت منهم شدة.

وفي ضوء ذلك لم يكن غريبًا أن نرصد ونتابع عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل مشاهد شرائح واسعة من الأيتام والطلبة والأسر المتعففة والمجتمعات المنكوبة في شتى بقاع العالم، وهم يحتفلون بالمناسبات الوطنية الكويتية، ويرفعون الأعلام الكويتية، ويزينون بها صدورهم، وينصبون اللوحات الكبيرة، وقد كُتبت عليها عبارات التهنئة لأرض المحبة والصداقة والسلام، وينشدون الأهازيج والأشعار التي تثني على الكويت ومحسنيها وخيرها الذي عمّ العالم؛ فشيّد المدارس والجامعات، ودشّن المراكز الصحية والمستشفيات، ووفّر المراكز المهنية والمشروعات، وحفر الآبار للإنسان والحيوانات، وأطعم الأفواه الجائعة، وسقى النفوس الظامئة، وآوى الأسر المشردة.

وعلى وقع احتفالات هذا العام، وكعادتها برهنت الجمعيات الخيرية الكويتية على هذا التوجه الإنساني المتجذر في الشخصية الكويتية فأطلقت حملة شعبية لإغاثة أفغانستان، تحت مظلة «الجمعية الكويتية للإغاثة»، ومن المقرر أن تستمر مدة شهر (22 فبراير 22 مارس)، بمشاركة 24 جهة خيرية، وقد تجاوزت تبرعاتها حتى كتابة هذه السطور مليون و220 ألف دينار (أي ما يزيد على 4 ملايين دولار)، بدعم أكثر من 35 ألف متبرع، ورعاية وزارتي الشؤون الاجتماعية والخارجية.

واستشعارًا لمسؤوليتها الإنسانية لم تختزل الهيئة الخيرية وفرقها التطوعية جهدًا في المشاركة بفاعلية في تسويق برامج الحملة، وتصميم موادها الإعلامية ونشرها عبر منصاتها وتطبيقاتها الذكية، والترتيب لانعقادها عبر ورشة أممية، من أجل تنسيق الجهود والوقوف على احتياجات الشعب الأفغاني ومتطلباته الإنسانية.

ولأن العمل الخيري هو السمة الغالبة في الكويت، فقد بات اسمها مصحوبًا على الدوام بقرينة العطاء وتقديم العون والمساعدة للفئات الضعيفة، وتدشين مشاريع التنمية والبناء، وقد اشتهر رموزها وقادتها بحب الخير وتشجيعه ودعم مؤسساته وتقديم النموذج والقدوة في البذل والإحسان والمعروف، وليس أدل على ذلك من إصدار الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد - رحمه الله - مرسومًا أميريًا بالنظام الأساسي للهيئة الخيرية بتاريخ 3 فبراير 1987م، لتواكب هذه الذكرى شهر الاحتفالات الوطنية، وتعانق راية الخير علم الوطن، وتصنع مزيجًا من الأمن والأمان والرفاه والاستقرار، عملاً بالحديث الشريف «صَنَائِعُ المَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ، وَالصَّدَقَةُ خَفِيًّا تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ زِيَادَةٌ فِي العُمُرِ».

وعبر تاريخها الممتد على مدى 38 عامًا، اتسع نشاط الهيئة الخيرية ليغطي أكثر من 80 دولة (يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1984م)، ولم يكتف الشيخ جابر - رحمه الله - بإصدار المرسوم الأميري، بل قدم لها كل صور الدعم والتشجيع، وخصص موقعها الحالي في جنوب السرة، كما كان سخيًا في دعمها ماديًا، وذلل كل الصعوبات أمام انطلاقتها، الأمر الذي جعل أهل الكويت يحذون حذوه، ويلتفون حول هذا المشروع منذ أن كان فكرة وحلمًا، وفي جميع مراحل نموه وتطوره حتى أصبح صرحًا إنسانيًا رائدًا، يقدم البرامج والمشاريع الإنسانية لأصحاب الحاجة دون تمييز.

ثقة غالية نالتها الهيئة الخيرية من الشيخ جابر الذي كان يلقب بـ «جابر الخير» منحتها مكانة رفيعة بين المنظمات المحلية والدولية العاملة في الحقل الإنساني، وفتحت نافذة أمل أمام ملايين الفقراء والمحتاجين في العالم، حيث موّلت مئات الآلاف من المشاريع والبرامج التنموية، ورعت مؤتمرات المنظمات غير الحكومية المانحة لدعم الوضع الإنساني في سوريا والعراق والسودان، ودخلت في شراكات مثمرة وبناءة مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية، وحصلت على عضوية استشارية في منظمة التعاون الإسلامي.

وبدعم أهل الخير، ها هي الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية واحدة من عشرات المؤسسات الخيرية الكويتية، تواصل مسيرتها بكل تفانٍ وإخلاص، مستهدفة بناء الإنسان وتمكينه اقتصاديًا وثقافيًا؛ ليكونَ قادرًا على إحداث أثر إيجابي في مجتمعه، ويحفل هذا العدد من مجلة العالمية، بباقة جديدة من المشروعات الخيرية التي ضربت بسهم في كل مجال، ساعية إلى تضميد الجراح، وتخفيف الآلام، والحد من المعاناة.

حفظ الله الكويت الحبيبة وأهلها الخيرين من كل مكروه وسوء، وأدام وحدتها وعزتها وأمنها واستقرارها، لتظل جنة وارفة الظلال ليس لأهل الكويت وحدهم بل لكل الفقراء والمحتاجين في العالم، إنه سبحانه سميع مجيب الدعاء..

«العالمية»

العالمية

تـــرأس مجلـــس الإدارة
منـــذ إصدارهـــا حتـــى 10
مايو 2010 م الموافق 26
جمـــادى الأولـــى 1431 هـ
يوســـف جاســـم الحجي

رئيس مجلس الإدارة
د.عبـد الله معـتوق المعـتوق

رئيس التحرير
بـدر سعـود الصميـط

مدير التحرير
رجـب الدمنـهوري

تصدر عن الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في أول كل شهر ميلادي

العـدد (374)
مارس 2022 م - رجـب 1443 هـ
السنة الثانية والثلاثون

صورة الغلاف

المقالات والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهات نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

04 6 أحكام قضائية تدين المسيئين للهيئة الخيرية وتؤكد سلامة عملياتها ونزاهة قادتها

08 حملة شعبية لإغاثة أفغانستان ود. المعتوق: نهج إنساني كويتي أصيل في مساندة المنكوبين

817 ألف دينار تبرع "العون المباشر" لدعم متضرري "كورونا"في الكويت

12

14 في ضوء تقرير دولي .. الهيئة الخيرية ومنظمات دولية ومحلية تناقش أبعاد المشهد الإنساني

122 مشروعًا اقتصاديًا لتلبية المتطلبات المعيشية لأيتام اليمن وأسرهم المتعففة

16

تقديم منح دراسية لـ 20 طالبًا يمنيًا من طلبة الماجستير والدكتوراه في تركيا

18

"فليغرسها".. مشروع تنموي لتعزيز الأمن الغذائي لـ 400 أسرة لبنانية وفلسطينية وسورية

20

22 مليونان ونصف المليون شخص يستفيدون من 6 آلاف مشروع خلال عام 2021م

افتتاح مدرسة الدارين لاحتضان 900 طالب وطالبة بمدينة صباح الأحمد شمالي سوريا

24

تجديد كفالة 2530 طالبًا سوريًا بمدارس الكويت الخيرية في لبنان

28

د. عصام يوسف يكتب : الشهر الفضيل.. دعوة للاستجابة إلى أنين ضحايا الأزمات الإنسانية

30

مناظير جراحية وتجهيز 5 عيادات لمستشفيي الكرامة والنجاح الجامعي في قطاع غزة

33

الاشتراكات

للأفراد:

الكويت ودول الخليج: 7 دنانير كويتية أو ما يعادلها
باقي أنحاء العالم: 35 دولارًا أمريكيًا

للمؤسسات والشركات:

الكويت: 15 دينارًا كويتيًا
باقي أنحاء العالم: 35 دولارًا أمريكيًا

ثمن النسخة

الكويت: 500 فلس
السعودية: 7 ريالات
الإمارات: 7 دراهم
عُمان: 700 بيسة
البحرين: 700 فلس

للتواصل

هاتف: 22274000
فاكس: 22274083

العنوان البريدي:
ص.ب 3434 الصفاة
الرمز البريدي 13035 الكويت

البريد الإلكتروني:
info@iico.org

الموقع الإلكتروني:
www.iico.org

Khayriatnet

تصميم وطباعة

شركة المطبعة الألمانية ش.م.م.
للطباعة والتغليف

أدان المسيئين بالحبس والغرامة وأكد أنهم تعمدوا التشهير بقيادتها

القضاء الكويتي ينتصر للهيئة الخيرية بـ 6 أحكام تؤكد سلامة موقفها

أعلنت الهيئة الخيرية عن صدور 6 أحكام قضائية بإدانة بعض المسيئين للعمل الخيري بالحبس والغرامة المالية، موضحة أن هؤلاء قادوا حملة إلكترونية مغرضة بقصد التشهير بها والإساءة إلى قيادتها منذ عام 2018 م من دون أي سند أو دليل على ادعاءاتهم.

وذكرت الهيئة في بيان صحافي أن المتهمين لم يستطيعوا أن يقدموا للقضاء في جميع درجات التقاضي أي قرائن أو دلائل على صحة مزاعمهم التي وصلت حدَّ الفجاجة والفجور في الخصومة.

■ مبنى الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية

وحسب البيان وصف القضاء ما نُشر بحق الهيئة بأنه «يخرج عن حدود النقد المباح وحرية الصحافة والكتابة في المواقع الإلكترونية في توجيه النقد البنَّاء الذي يسعى لتحقيق الصالح العام، تأسيسًا على أن العبارات اشتملت على وقائع قذف وسب»، وفيما يلي نص بيان الهيئة الخيرية بشأن إدانة القضاء الكويتي للمسيئين للعمل الخيري:

قال تعالى: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (الشورى:41-42)

بفضل الله تعالى وتوفيقه، صدرت مؤخرًا سلسلة أحكام عن القضاء الكويتي، انتصرت للهيئة الخيرية وقيادتها، وقضت بإدانة بعض المسيئين الذين قادوا حملة إلكترونية مغرضة ضدها منذ عام 2018م من دون أي دليل أو سند قانوني أو شرعي، مخالفين بذلك جميع معايير النشر الإعلامية والحيادية والمنطقية.

والحال أنه حينما لم تلتزم إحدى الجرائد الإلكترونية بمعايير النشر الإعلامي، وأخذت في كيل الاتهامات الكاذبة للهيئة الخيرية، ونقلت عنها إحدى المغردات، لم يكن أمام الهيئة إلا اللجوء إلى القضاء لوقف هذا العدوان الكاذب وغير المبرر، وإثبات أن ما نشر ما هو إلا مجرد افتراءات وأقوال مرسلة في حقها.

وبعد تداول الدعاوى القضائية على اختلاف درجاتها أمام المحاكم الكويتية، أقر القضاء في أحكامه بعبارات حاسمة «أن ما نُشر ما هو إلا هجوم شخصي على رئيس مجلس إدارة الهيئة الخيرية الإسلامية والقائمين معه، إذ لم ينطو النشر على قضية عامة يعالجها بحيدة ونزاهة، وإنما قُصد به التشهير علنًا من خلال وضع صورته واسمه وشعار الهيئة مع توجيه عبارات وكلمات جارحة تنطوي على المساس بشخصه وكرامته».

كما وصف القضاء ما نُشر بحق الهيئة بأنه «يخرج عن حدود النقد المباح وحرية الصحافة والكتابة في المواقع الإلكترونية في توجيه النقد البنَّاء الذي يسعى لتحقيق الصالح العام، تأسيسًا على أن العبارات اشتملت على وقائع قذف وسب حملت معنى تجاوزات ومخالفات مالية وشبهات فساد في إدارة المشاريع وعمليات وهمية والتفاف على القوانين وسرقات لأموال التبرعات، قام المتهم بنشرها علانية في مواقع التواصل الاجتماعي الذي يطلع عليه العديد من

> "الأحكام جاءت برهانًا على سلامة موقف الهيئة وعنوانًا للحقيقة ودرسًا لكل من تسول له نفسه إساءة استخدام حق النشر والتعبير
>
> ■ ■ ■
>
> الهيئة تُطمئن متبرعيها وأصحاب العلاقة بأنها ماضية في مسيرتها الإنسانية بكل شفافية ونزاهة
>
> ■ ■ ■
>
> المسيئون خالفوا جميع معايير النشر الإعلامية والحيادية والمنطقية وكالوا اتهامات كاذبة للهيئة"

"ما نُشر ما هو إلا هجوم شخصي على قيادات الهيئة ولم ينطوِ على قضية عامة يعالجها بحيدة ونزاهة

■ ■ ■

المسيئون خرجوا عن حدود النقد المباح وحرية الصحافة والكتابة في توجيه النقد البنَّاء للصالح العام

■ ■ ■

الأحكام أدحضت جميع الشبهات والأكاذيب المنشورة التي استهدفت النيل من سمعة الهيئة الخيرية "

الأشخاص المتابعين لحسابه الذي يديره ويشرف عليه المتهم».

وبما لا يدع مجالًا للشك أدحضت هذه الأحكام جميع الشبهات والأكاذيب التي أثارها المسيئون بطريق النشر على مدى فترة طويلة للنيل من سمعة الهيئة الخيرية، مع تكرار الاتهامات بين الحين والآخر ظنًا منهم أنهم بمنأى عن المساءلة القانونية، وجاءت الأحكام كالتالي:

1-حكم محكمة التمييز في القضية رقم 2020/646 بتغريم أحد المسيئين مائة وخمسين دينارًا كويتيًا.

2- حكم محكمة الاستئناف تحت رقمي 2020/1536،1559 بإلزام أحد المسيئين بكفالة مالية قدرها خمسمائة دينار كويتي، على أن يقدم تعهدًا يلتزم فيه بحسن السلوك مدة سنة.

3- حكم محكمة الاستئناف تحت رقمي 2021/1552،1538 بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل عما أسند إليه من اتهام، ودفع كفالة مالية ألف دينار لوقف النفاذ، وإلزامه بأن يؤدي للهيئة 2000 دينار كويتي كتعويض نهائي عن الضرر الأدبي.

4- حكم محكمة الاستئناف في القضية رقم 2021/4036 بتغريم المتهم ثلاثة آلاف دينار كويتي وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية الكلية المختصة.

5- حكم محكمة أول درجة في القضية رقم 2021/5456 مدني بإلزام المتهم بأداء خمسة آلاف دينار كويتي للهيئة كتعويض.

أكد وصول التبرعات إلى مستحقيها وفق منظومة صارمة

القراوي: الأحكام القضائية دليل على نزاهة العمل الخيري وقياداته

اعتبر أمين سر مجلس إدارة الهيئة الخيرية د. مطلق القراوي الأحكام القضائية التي صدرت أخيرًا بإدانة بعض المسيئين للهيئة الخيرية وقيادتها دليلًا دامغًا على نزاهة العمل الخيري، وسلامة موقف الهيئة الخيرية التي احتضنتها دولة الكويت منذ ثمانينيات القرن الماضي بموجب مرسوم أميري أصدره الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد - طيب الله ثراه.

وأضاف د. القراوي في تصريح خاص لجريدة «القبس» أن الهيئة الخيرية تمثل واجهة إنسانية حضارية لدولة الكويت في أكثر من 80 دولة حول العالم من خلال سعيها الحثيث نحو تمكين الفقراء والعمل على تحسين جودة حياتهم تعليميًا واقتصاديًا ومعيشيًا حتى يكونوا قادرين على التغيير الإيجابي في مجتمعاتهم.

"قيادات الهيئة ذات مكانة مجتمعية رفيعة ومعروفة بحسن السمعة ونظافة اليد

■ ■ ■

الهيئة تعمل في أكثر من 80 دولة عبر تمكين الفقراء والعمل على تحسين جودة حياتهم"

وتابع: هذه الأحكام أنصفت الهيئة وأكدت أن المعلومات محل التقاضي كانت مغلوطة ومجرد أقوال مرسلة، وكانت تهدف بالأساس إلى تشويه العمل الخيري والتشهير بقياداته كما جاء في منطوق الأحكام.

وأشار القراوي إلى أن ما يؤكد عدم دقة ما نشر ببعض مواقع التواصل الاجتماعي أن المتهمين لم يقدموا للقضاء في جميع درجات التقاضي أي قرائن أو دلائل على صحة مزاعمهم وافتراءاتهم التي أضرت بسمعة العمل الخيري.

وأوضح أن القضاء وصف ما نُشر بحق الهيئة بأنه خرج عن حدود النقد المباح وحرية الصحافة والكتابة إلى التهجم الشخصي والقذف والسب بحق قيادات خيرية وطنية وذات مكانة مجتمعية رفيعة ومعروفة بحسن السمعة ونظافة اليد.

ولفت أمين السر إلى أن الهيئة لجأت إلى تقديم دعاوى قضائية ضد هؤلاء المسيئين بسبب اصرارهم على نشر تلك المغالطات عن العمل الخيري من دون أي دليل أو ظل من الحقيقة وبالمخالفة لجميع معايير النشر والمواثيق الإعلامية.

ونوه إلى أن مؤسسات العمل الخيري وفي مقدمتها الهيئة الخيرية يقوم عليها نخبة من أبناء هذا الوطن العزيز الذي جبل أهله على حب الخير ومساعدة الفقراء والمنكوبين في جميع أنحاء العالم، وأن هذه المؤسسات تعمل ضمن منظومة محكمة من التدقيق والرقابة بالتعاون مع وزارات الدولة وأجهزتها المعنية.

وأعرب د. القراوي عن أمله في أن تكون مثل هذه الأحكام رادعة لكل من تسوِّل له نفسه إساءة استخدام حق النشر والتعبير وترويج أقاويل مرسلة وبيانات غير دقيقة بحق العمل الخيري.

واختتم تصريحه بالقول إن هذه الأحكام من شأنها أن تُطمئن المتبرعين والداعمين بسلامة العمل الخيري، وحرص قياداته على تلبية متطلباتهم وفق إجراءات وسياسات صارمة وواضحة تضمن وصول الأموال إلى مستحقيها.

وكانت الهيئة الخيرية قد حصلت مؤخرًا على 6 أحكام قضائية بدرجات مختلفة لمصلحتها وضد بعض المسيئين إليها عبر نشر معلومات مضللة وغير دقيقة، وصلت إلى إدانات بالحبس والغرامات المالية وإلزام أحد المسيئين بالتعهد بحسن السلوك مدة عام.

"المتهمون لم يقدموا للقضاء في جميع درجات التقاضي أي قرائن على صحة مزاعمهم وافتراءاتهم

■ ■ ■

الهيئة لن تتوانى في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد من يحاول المساس بكيانها والإضرار بالعمل الخيري "

6- حكم محكمة أول درجة في القضية رقم 2020/1612 بتغريم إحدى المسيئات ثلاثة آلاف دينار، وإحالة الدعوى المدنية إلى الدائرة المدنية المختصة.

والحقيقة الساطعة الكاشفة أن المتهمين لم يستطيعوا أن يقدموا للقضاء في جميع درجات التقاضي أي قرائن أو دلائل على صحة مزاعمهم وافتراءاتهم الجزافية التي وصلت حدَّ الفجاجة والفجور في الخصومة.

إن الهيئة الخيرية ترى أن هذه الأحكام جاءت برهانًا على سلامة موقفها، وعنوانًا للحقيقة، ودرسًا لكل من تسوِّل له نفسه إساءة استخدام حق النشر والتعبير وترويج أقاويل مرسلة وبيانات غير دقيقة بحق العمل الخيري.

وإذ ترحب الهيئة الخيرية بهذه الأحكام التي صدرت لمصلحتها، فإنها تُطمئن متبرعيها الكرام وجميع أصحاب العلاقة بأنها ماضية في مسيرتها الإنسانية بكل شفافية ونزاهة وفق نظامها الأساسي الصادر بمرسوم أميري، لتقديم خدماتها الإنسانية التنموية والإغاثية لأصحاب الحاجة في أكثر من 80 دولة من دون تمييز.

كما تؤكد الهيئة الخيرية أنها تمارس أنشطتها الإدارية والتشغيلية والميدانية وفق رؤية مؤسسية ومهنية واضحة ومنضبطة بإجراءات وسياسات تضمن وصول أموال المتبرعين إلى مستحقيها، واعتماد المشاريع الخيرية والإنسانية عبر آليات وقنوات منهجية من الدراسة والتدقيق والتنفيذ والمتابعة والرقابة الشرعية.

وتهيب الهيئة الخيرية بجميع وسائل الإعلام والمنصات الاجتماعية تحرِّي الدقة والمصداقية في نقل المعلومات، مؤكدة أنها لن تتوانى في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد من يحاول المساس بكيانها، والتصدي لأي مزاعم من شأنها الإضرار بسمعة العمل الخيري.

كما تشدِّد على أنها لن تتهاون في محاسبة المقصرين وكل من يثبت في حقه أي تجاوز أو إخلال في عمله من شأنه أن يعرِّض أموال المتبرعين وحقوق المستفيدين للضرر أو الإهمال..والله الموفق والمستعان.

وكان بعض المغرضين قد شنّوا حملة إعلامية عبر مواقع التواصل الاجتماعي للتحريض ضد الهيئة وقيادتها، ولم تفلح محاولات البيان والتوضيح في إثنائهم عن هذا المسار المشبوه، مما حدا بالهيئة إلى أن تتقدم بشكاوى للقضاء ضد هؤلاء المتورطين في إشاعة هذه الأكاذيب عن العمل الخيري.

وتسعى الهيئة بدعم أهل الخير إلى إنفاذ خطتها الاستراتيجية 2020 – 2024 م الرامية إلى تمكين الإنسان تعليميًا وثقافيًا واقتصاديًا، ليكون قادرًا على التغيير وإحداث التأثير الإيجابي في مجتمعه، من خلال برامج تعليمية وتأهيلية وتنموية وشراكات استراتيجية فعالة.

وترتبط الهيئة بعلاقات شراكة وطيدة مع العديد من المنظمات الخيرية المحلية والدولية، ووزارات الدولة وأجهزتها المعنية بالعمل الخيري وأنشطته الإنسانية في الداخل والخارج.

تجديد كفالة مركز أُبي بن كعب في لبنان

■ من أنشطة جمعية الإمام الشاطبي

جددت الهيئة الخيرية كفالة مركز أُبي بن كعب لتحفيظ القرآن الكريم، أحد أنشطة جمعية الامام الشاطبي لتحفيظ القرآن الكريم ونشر علومه في مدينة صيدا اللبنانية، بدعم من صندوق عبد الله علي عبد الوهاب المطوع الخيري.

ويعنى المركز بتنظيم 10 حلقات قرآنية في المساجد لمختلف الفئات العمرية، وإيجاد بيئة تساعد على حفظ كتاب الله وتعليم أحكامه وتجويده صوتًا وأداءً، واكتشاف الأصوات الجميلة ورعايتها.

وينشد المركز تخريج جيل يتخلق بخلق القرآن الكريم روحيًا وأخلاقيًا؛ ليعود خيره على مجتمعه والأمة الإسلامية.

وقد أخذت جمعية الامام الشاطبي على عاتقها خدمة كتاب الله عز وجل مع شركائها في ساحات متعددة، ومن أبرز أنشطتها مشروع رواحل القرآن الكريم «كفالة المراكز القرآنية».

وتبعد مدينة صيدا نحو 35 كيلو متر عن العاصمة بيروت، وهي بوابة الجنوب اللبناني وعاصمته، ومعظم سكان المدينة من الفلسطينيين الذين يعملون في حرف صغيرة، ويتجاوز عددهم 40 ألف نسمة.

خلال استقباله وفدًا أمميًا من مفوضية اللاجئين

د. المعتوق: دعم أفغانستان.. نهج إنساني كويتي أصيل في مساندة المنكوبين

أكد رئيس الهيئة الخيرية د. عبد الله المعتوق أن حملة دعم الوضع الإنساني في أفغانستان التي أطلقتها الكويت حديثًا، تأتي في إطار مواقفها الإنسانية الثابتة والأصيلة لدعم الشعوب المنكوبة، وتخفيف حدة معاناتها المعيشية، وحرصها على الاستجابة للنداءات الإنسانية.

جاء ذلك خلال استقباله وفدًا أمميًا بمقر الهيئة، ضم المسؤول الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنريكا رتواتي، وممثلة المفوضية في دولة الكويت نسرين ربيعان، ومسؤول قسم شراكات القطاع الخاص للأسواق الناشطة والجديدة في الشرق الأوسط نادر النقيب، بحضور المدير العام للهيئة بالإنابة عبد الرحمن المطوع، ومستشارة الرئيس للعلاقات الدولية هديل السبتي.

وأعرب رتواتي عن تقديره للدعم المتواصل الذي تقدمه الهيئة الخيرية للمفوضية، مشيدًا بالمواقف الإنسانية النبيلة لدولة الكويت، وحرصها على تقديم العون والمساعدة للمحتاجين في كل مكان.

وأشار المسؤول الأممي إلى أن القضية الأفغانية يمتد عمرها إلى 40 عامًا، وأن الشعب الأفغاني يعاني أوضاعًا إنسانية متردية، لافتًا إلى جهود المفوضية في دعم الوضع الإنساني للاجئين الأفغان في باكستان، والذين يزيد عددهم على ثلاثة ملايين ونصف المليون لاجئ.

وأضاف أن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيليبو جراندي أعلن مؤخرًا أن هناك حاجة إلى 5 مليارات دولار لمساعدة أفغانستان في 2022، لتغطية الاحتياجات الإنسانية في هذا البلد ودعم ملايين اللاجئين الأفغان الفارين منه إلى بلدان مجاورة.

ولفت إلى أن الأمم المتحدة تتجه إلى إطلاق مؤتمر دولي للمانحين لدعم أفغانستان خلال شهر مارس الجاري.

وتطرق أيضًا إلى معاناة مسلمي الروهينغيا بمخيمات كوكس بازار في بنغلاديش، مشيرًا إلى أن المفوضية نجحت في منحهم هويات، لتساعدهم في الحصول على حقوقهم في التعليم والصحة وغيرهما.

ومن جهته، رحب د. المعتوق بالتعاون مع المفوضية السامية لدعم القضية الإنسانية الأفغانية، مبينًا أنه التقى سفير جمهورية باكستان في الكويت سيد سجاد حيدر، وبحث معه سبل التعاون المشترك في عدد من القضايا الإنسانية، ومن أبرزها قضية اللاجئين الأفغان في باكستان.

وأشار إلى أن الكويت سبق أن استضافت 6 مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا والسودان والعراق، وأن الهيئة الخيرية رعت مؤتمرات موازية للمنظمات غير الحكومية، لمساعدة هذه الشعوب المنكوبة، كما نشطت في دعم هذه الملفات عبر برامج ومشاريع نوعية؛ لتوفير الإيواء والخدمات التعليمية والصحية لضحايا تلك الأزمات.

وعمل رتواتي في عام 1992 مسؤولًا لشؤون اللاجئين مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وانضم إلى المفوضية في عام 1993 أثناء الحرب في يوغوسلافيا السابقة.

وعمل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هونغ كونغ، وفي مقر المفوضية في جنيف مع عمليات الانتشار كرئيس لفريق الطوارئ التابع للمفوضية في تيمور الغربية وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

■ د. المعتوق لدى استقباله وفدًا أمميًا من مفوضية اللاجئين

"مسؤول أممي: المفوضية تقدِّر حرص الكويت على تقديم العون للمحتاجين في كل مكان"

كما عمل ممثلًا للمفوضية في باكستان من 2015 إلى 2017، حيث أدار واحدة من أكبر عمليات المفوضية للاجئين والنازحين داخليًا وأكثرها تعقيدًا في جميع أنحاء العالم، وتولى وظيفته الحالية مديرًا للمكتب الإقليمي للمفوضية لآسيا والمحيط الهادئ في مقر المفوضية في جنيف في سبتمبر 2017.

وكانت الهيئة الخيرية قد أقرت خلال الأسابيع الماضية مشروع «دعم سبل العيش من أجل اللاجئين الأفغان والمجتمعات المضيفة في باكستان» لمواجهة حالة الفقر المزمن التي يعيشها أبناء تلك المجتمعات، عبر تدريب 1000 طالب باكستاني وأفغاني على 13 مهنة، وفق متطلبات سوق العمل.

جاء دعم الهيئة لهذا المشروع الذي قدمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتقاطع أهدافه مع الرؤية الاستراتيجية للهيئة في مجال التمكين الاقتصادي لأصحاب الحاجة، من خلال مبادرة «حلول» المعنية برفع قدرات الفئات المستهدفة وإكسابهم مهارات مهنية وحرفية.

وفي وقت سابق بحثت الهيئة الخيرية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» سبل التعاون المشترك في مجالات دعم المشروعات التعليمية بالمناطق المنكوبة وخاصة في أفغانستان، وذلك في ضوء الرؤية الاستراتيجية للهيئة والدراسات الميدانية التي تضطلع بإعدادها «اليونيسف» لرفع الواقع وتحديد الأولويات.

وفي إطار مبادراتها الإنسانية، استضافت الهيئة الخيرية، بالتعاون مع الجمعية الكويتية للإغاثة، ورشة أممية من أجل تنسيق الجهود بشأن الاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني، وآليات إيصال تلك المساعدات.

تحت مظلة «الكويتية للإغاثة» وشعار «الكويت بجانبكم»

الجمعيات الخيرية تقود حملة شعبية لتوفير الغذاء والدواء للشعب الأفغاني

تقود الجمعيات الخيرية الكويتية حملة إغاثة عاجلة لدعم الوضع الإنساني في أفغانستان، تحت مظلة «الجمعية الكويتية للإغاثة»، بإشراف وزارتي الشؤون الاجتماعية والخارجية الكويتيتين، وبالتنسيق مع جمعية الهلال الأحمر الأفغاني.

وانطلقت الحملة الشعبية في 22 فبراير الماضي وتستمر مدة شهر بمشاركة أكثر من 20 مؤسسة خيرية كويتية؛ للعمل على توفير أصناف ومنتجات مختلفة في مجالات (الغذاء - المياه - الصحة - الإيواء) لنحو 14 مليون أفغاني يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وفي سياق مؤتمر صحافي للإعلان عن حملة «فزعة لأفغانستان»، قال عضو مجلس إدارة الجمعية الكويتية للإغاثة ورئيس لجنة الإغاثة جمال النوري، إن الحملة تهدف إلى تقديم المساعدات الإغاثية العاجلة للشعب الأفغاني الذي يعاني نقصًا شديدًا وحادًا في المواد الغذائية والطبية وغيرها من الاحتياجات الأخرى؛ جراء الأحداث التي يشهدها منذ فترة طويلة وسط أوضاع إنسانية صعبة جدًا.

وأضاف النوري أن دولة الكويت دأبت على تلبية نداءات الاستغاثة، وإعانة الملهوفين ونجدة المعوزين والتحرك الميداني السريع تجاه دول العوز والحاجة، ومن خلال هذه الحملة الإنسانية التي تعبر عن الموقف الإنساني للكويت وأهلها، إذ تعد من أوليات الدول التي تقدم مساعدات إنسانية للشعب الأفغاني.

وأوضح أن المساعدات في الحملة سيتم توزيعها بالتنسيق الكامل مع الهلال الأحمر الأفغاني، وإشراف ومتابعة وتنفيذ الجمعيات الخيرية الكويتية، بمشاركة أكثر من 20 جهة خيرية كويتية.

من جانبه، قال مساعد وزير الخارجية لشؤون التنمية والتعاون الدولي حمد المشعان إن هذه المبادرة تأتي بناء على طلب وزارة الخارجية، وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وعبر الجمعيات الخيرية الكويتية لدعم الشعب الأفغاني ومؤازرته، جراء ما يعانيه من وضع إنساني قاسٍ.

وأضاف المشعان أن «هذه الفزعة تشكل صورة ممتدة لصور الفزعات الكويتية الأصيلة في طباع الشعب الكويتي والمتجذرة تاريخيا فيه، إذ سبق أن تمت تسمية

■ نائب المدير العام عبدالرحمن المطوع مشاركًا في إطلاق الحملة

■ مؤتمر صحافي لإطلاق حملة دعم أفغانستان

"14 مليون أفغاني يعانون انعدام الأمن الغذائي.. ومليون طفل يواجهون خطر الموت لسوء التغذية

■ ■ ■

أكثر من 20 جهة خيرية كويتية تشارك في الإشراف والمتابعة والتنفيذ لإيصال المساعدات إلى مستحقيها"

دولة الكويت مركزًا للعمل الإنساني نتيجة هذا الحس الإنساني الراقي».

واستذكر بهذا الشأن مآثر الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قائد العمل الإنساني - طيب الله ثراه - مضيفا «إننا نقف اليوم لنكمل المسيرة في دعم إخواننا في أفغانستان من خلال الفزعة الكويتية، وعبر الجهات الإنسانية الكويتية وبالتعاون مع المنظمات الأممية».

أوضاع مأساوية

عانت أفغانستان على مدى 4 عقود من ويلات الحرب والكوارث الطبيعية، مما أدى إلى تدمير اقتصادها الذي يعتمد حاليًا على المساعدات، وكذلك انهيار البنية التحتية كاملة تقريبًا، وأصبح مواطنوها بين لاجئ ونازح.

وغرقت أفغانستان في وضع صعب في أعقاب الحرب التي استمرت عقدين، ومع توتر الأوضاع وتفاقم الأزمة السياسية، نزح أكثر من 550 ألف شخص داخل أفغانستان بين يناير ويوليو 2021، بينما يبلغ عدد الأشخاص النازحين

"النوري: الشعب الأفغاني يعاني نقصًا حادًا في المواد الغذائية والطبية والكويت اعتادت تلبية نداءات الاستغاثة"

داخليًا قبل الأزمة الحالية نحو 3 ملايين شخص حتى 31 ديسمبر 2020، وفقًا لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويعيش ثلث الأفغان على أقل من دولارين في اليوم، وفقًا لآخر إحصائيات للبنك الدولي المنشورة عام 2019، خاصة مع الكوارث الطبيعية المتكررة وحالات الجفاف التي تعد الأسوأ في العالم، وأدت إلى انعدام الأمن الغذائي لمعظم السكان.

ولم تسلم أفغانستان من تداعيات وباء كورونا الذي اجتاحها على 3 موجات، ما جعل الأوضاع أسوأ وأكثر هشاشة من ذي قبل، حيث عانت أعداد هائلة من النساء والأطفال حالات سوء التغذية الحاد وفقر الدم، ولم يتلقَّ اللقاح سوى أعداد ضئيلة. ومع تصاعد أزمة اللاجئين، العائدين من إيران وباكستان، تعاني الأسر من الضغوط حتى وصلت إلى حد الانهيار، كما يحتاج ملايين السكان إلى المياه النظيفة والصرف الصحي.

ورغم أن الأطفال والشباب يمثّلون نحو 65% من مجمل الشعب الأفغاني داخل أفغانستان وخارجها، فإنهم ينتابهم القلق بشأن مستقبلهم في مواجهة انعدام الأمن والتحديات الاقتصادية.

ووفقًا للبنك الدولي، فإن العمالة الأفغانية تتركز في الزراعة منخفضة الإنتاجية، حيث يعمل 44% من إجمالي القوى العاملة في الزراعة، كما احتلّت أفغانستان المرتبة 173 من 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2020.

ويعاني نحو 14 مليون شخص في أفغانستان حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث لا يستطيعون الحصول على الماء والغذاء وخدمات الصحة والتغذية الأساسية، بعد سنوات من الصراع والأزمة الاقتصادية، ويعاني نحو 3,2 ملايين طفل من سوء التغذية الحاد، منهم مليون معرضون لخطر الموت، ويعاني طفل واحد من بين كل طفلين دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد في عام 2022م، ولذلك جاءت حملة فزعة أفغانستان لتوفير الماء والغذاء والدواء للشعب الافغاني.

وكانت الهيئة الخيرية قد استضافت بالتعاون مع الجمعية الكويتية للإغاثة ورشة أممية، من أجل تنسيق الجهود بشأن الاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني، وآليات إيصال تلك المساعدات، وشارك في أعمال الورشة نخبة من مديري مكاتب البعثات والمنظمات الإنسانية الدولية وممثليها في الكويت وأفغانستان ومنطقة الخليج حملات شعبية

■ جانب من ممثلي الجمعيات الخيرية المشاركين بالحملة

أكثر من 4 ملايين دولار .. حصاد «فزعة لأفغانستان»

بمشاركة 24 جهة خيرية، وتحت مظلة «الجمعية الكويتية للإغاثة»، تواصل الحملة الشعبية (فزعة أفغانستان) تعبئة الموارد، وقد تجاوزت تبرعاتها المليون و220 ألف دينار(أي ما يزيد على 4 ملايين دولار)، بمشاركة أكثر من 35 ألف متبرع، ورعاية وزارتي الشؤون الاجتماعية والخارجية.

وقد شاركت الهيئة الخيرية وفرقها التطوعية (مجموعة خير الكويت، عطاء الكويت، الإرادة لذوي الإعاقة، مرايم الخير، السلام الداخلي، نسائم الخير، احتواء حواء، إيناس)، بفاعلية في تسويق هذه الحملة التي تمتد حتى 22 مارس الجاري.

وكانت الحملة قد انطلقت في 22 فبراير الفائت، وسخّرت الجمعيات الخيرية المشاركة منصاتها الإعلامية ووسائل التواصل والتطبيقات الذكية في نشر روابط التبرعات، والأرقام والبيانات التي تعكس حجم الأزمة الإنسانية وعبارات من قبيل «أفغانستان نصف شعبها يعاني الجوع، وأطفالها أصبحت حياتهم مليئة بالدموع، وعهدنا لهم فزعة تنير أرضهم بالشموع».

ومع انطلاق الحملة، تواترت التغريدات التي تشيد بالكويت ومواقفها الإنسانية، وحرصها على أن تكون سباقة إلى المكرمات وفعل الخيرات.

وصدح أحد المغردين مدونًا «اليوم فرصتُنا لنقرعَ بأموالنا بابَ الجنة.. اليوم نلبي نداء الإيمان بإذن الله.. يجوز تعجيل الزكاة.. بل أنصحكم بتعجيلها لشدة حاجة إخواننا في أفغانستان».

وكتب مغرد آخر «النخوة أنتم أهلها، وبالله استعنا وعليه توكلنا، ولشعب أفغانستان تعاهدنا وفزعنا».

ونشر ثالث «قصص الآلام التي نشاهدها لإخواننا في أفغانستان تدعونا لفزعة إنسانية خيرية.. فرصة أن تعجّلوا زكاتكم في هذا الشهر الحرام للفقراء والأرامل والأيتام والمعاقين والمشردين في أفغانستان.. وسيكون لصدقاتكم معنى كبير.. فرصة أن تضعوا زكاتكم وصدقاتكم في أيادٍ أمينة لشعوب مسكينة».

وعبر رابع «شكرًا كويت الخير والعطاء، أرض الريادة والقيادة، وشعب النخوة والفزعة، لن ينسى التاريخ وقفتكم المشرفة بجانب الأطفال وكبار السنّ والضعفاء الذين لا يجدون لقمة جافة في أفغانستان».

الأزمة الأفغانية في أرقام

وفقًا لبرنامج الغذاء العالمي، يواجه نحو 23 مليون أفغاني (أكثر من نصف السكان) خطر الجوع الشديد، من بينهم 9 ملايين شخص على بعد خطوة واحدة من المجاعة.

ويواجه مليون طفل خطر الموت بسبب سوء التغذية، فيما يعاني تعاني 80% من البلاد جفافًا حادًا أو خطيرًا، ويعيش نحو 80% من الأفغان في المناطق الريفية، ويجني 85% منهم دخلهم من الزراعة.

وانخفض دخل الفرد السنوي من 650 دولارًا في 2012 إلى 508 دولارات في 2020، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 305 دولارات خلال هذا العام.

ويرى الخبراء أن هناك حاجة إلى ملياري دولار من أجل رفع جميع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى مستوى خط الفقر.

أسئلة مشروعة وأجوبة مستحقة حول الحملة وآليات التبرع والصرف

معاناة الشعب الأفغاني تتفاقم.. والعلماء يفتون بجواز الزكاة

يثير البعض العديد من الأسئلة المشروعة حول حملة «فزعة لأفغانستان»، من حيث الأهداف والفئات المستفيدة وآليات التنفيذ وطرق التبرع ومجالات الدعم، وآلية صرف التبرعات، والجهات الرسمية والأهلية الكويتية المشرفة على الحملة التي تستغرق شهرًا منذ انطلاقها في 22 فبراير الماضي، وفيما يلي أبرز هذه الأسئلة وأجوبتها:

• ما الغرض من حملة فزعة لأفغانستان؟

تأكيد إنسانية المساعدات الكويتية والأخوّة الإسلامية بين الشعبين الكويتي والأفغاني، والمساهمة في تخفيف المعاناة عن الشعب الأفغاني المتضرر من كثرة وتكرار الحروب، وتقديم الدعم الإيجابي للشعب الأفغاني.

• ما الهدف من الحملة؟

تسعى حملة فزعة أفغانستان لتوفير الماء والغذاء والدواء للشعب الأفغاني.

• ما الجهات المشرفة والداعية لهذه الحملة؟

وزارتا الشؤون الاجتماعية والخارجية الكويتيتين.

• ما آلية صرف التبرعات؟

يتم صرف الأموال على الفئات الأفغانية المتضررة، لا سيّما الشرائح الضعيفة كالنساء والأطفال والشيوخ والمرضى، عن طريق الهلال الأحمر الأفغاني، مع التدقيق على جميع التحويلات المالية والصرف من جانب وزارتي الشؤون والخارجية.

• ما مجالات الدعم الموجه لأفغانستان؟

توجه المساعدات التي ستجمع في هذه الحملة لصالح إطعام المحتاجين في أفغانستان، وسيتم توفير الجانب الغذائي هناك بمساعدات أهل الكويت لإطعام أكبر عدد من المحتاجين، وتتعلق المساعدات بتأمين حليب الأطفال والطرود والسلال الغذائية للأسر والأفراد في مختلف المناطق الأفغانية.

• هل يجوز التبرع بأموال الزكاة للحملة؟

أفتى جمهور العلماء بأن جميع المشاريع التي تنفذ في أفغانستان تجوز فيها الزكاة.

• هل التبرعات تذهب لفئة أو منطقة محددة؟

من المقرر أن تدرس الجمعيات الخيرية المعتمدة في وزارة الخارجية الفئات المتضررة في مختلف المناطق الأفغانية، وبعد ذلك يتم التعامل مع الحالات المختلفة المستحقة للمساعدات، بالتعاون مع الهلال الأحمر الأفغاني، وصولًا لإفادة أكبر عدد من المتضررين وليست لفئة معينة أو منطقة محددة.

• هل يمكن التبرع من خارج الكويت؟

يمكن التبرع من جميع أنحاء العالم من خلال قنوات الدفع الرسمية والمعتمدة للحملة.

• ما الجهات المشاركة في الحملة؟

يشارك في الحملة معظم الجمعيات الخيرية الرسمية المعتمدة والمسجلة في وزارة الشؤون بدولة الكويت.

■ مع حدة الأزمة الأفغانية لم تتوقف حركة النزوح

• كيف تضمن الجمعيات الخيرية سلامة تنفيذ المشاريع في أفغانستان؟

تسعى الجمعيات الخيرية، بالتنسيق المباشر مع وزارة الخارجية، وبالتعاون مع الهلال الأحمر الأفغاني إلى عدم خروج مساعدات المحسنين الكرام عن إطارها الهادف لإنقاذ الوضع الإنساني في أفغانستان، وأنه لن تطولها أيادٍ غير مأمونة أو مشكوك في أمرها، تحصينًا لأموالهم وضمانًا لوصولها إلى مستحقيها.

• هل الحملة مرخصة من وزارة الشؤون؟

الحملة مرخصة من وزارة الشؤون وتراقبها وزارة الخارجية الكويتية، وتصرف بالتنسيق مع الهلال الأحمر الأفغاني.

• هل يمكن التبرع العيني للحملة؟

يقتصر التبرع للحملة على التبرعات النقدية، عبر وسائل التبرع والدفع المعتمدة، إما عن طريق الروابط الإلكترونية، أو عبر مراكز التبرع في الجمعيات الخيرية.

• هل يمكن التبرع النقدي المباشر للحملة؟

يمكن للمحسنين الكرام تقديم التبرع النقدي من خلال جهاز التبرع في فروع الجمعيات الخيرية.

• ما الفئات المستفيدة والمستهدفة من الحملة؟

يستفيد من الحملة المتضررون من الأسر والأفراد والأطفال في أفغانستان، ولا تفرق المساعدات الكويتية في طريقة صرفها بين مستفيد وآخر، ولا تمايز بينهما.

• هل تقدمون التبرعات للأفغان خارج أفغانستان؟

التبرعات تذهب لمصلحة المحتاجين والمنكوبين داخل أفغانستان فقط.

• هل تستقبل الجمعيات الخيرية زكاة الذهب؟

توفر الجمعيات الخيرية المشاركة في حملة دعم وغوث الشعب الأفغاني، الأدوات اللازمة لحساب زكاة الذهب، وهي على استعداد لاستقبال وحساب الزكاة في هذا الصدد.

الوضع الأفغاني.. نداءات إنسانية وتجاذبات دولية

كان للتحولات التي شهدتها أفغانستان في أغسطس الماضي، وما تبعها من ازدياد الاحتياجات الإنسانية في البلاد، أن تستنفر المجتمع الدولي إلى تقديم العون للشعب الأفغاني لسوء وضعه الإنساني في شتى المجالات.

وكان من أبرز ملامح ذلك انعقاد المؤتمر الدولي للمانحين في جنيف في سبتمبر الماضي، وتعهده بتقديم مليار دولار، مع تأكيد الأمين العام للأمم المتحدة أهمية وصول المساعدات، وترافق ذلك مع تعهد السلطات الأفغانية الحالية بتسهيل وصول المساعدة الى الشعب، وحماية عمال الإغاثة، وتسهيل عمل المنظمات الإنسانية.

يضاف إلى ذلك أن بعض الدول مثل الولايات المتحدة وقطر قدمت العون لهذا الشعب المنكوب بالتنسيق مع المنظمات الأممية كمفوضة اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي.

لكن يبقى غياب الاعتراف الدولي بالسلطات الحالية، والعقوبات المفروضة على قادتها، وتجميد الأصول الأفغانية في الخارج، عائقًا أمام وصول النقد اللازم لتمويل العمل الإنساني في أفغانستان، رغم النجاح في توفير ما يقارب 45% من التعهدات، مما دفع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الى دعوة الدول الأعضاء إلى السماح بالحركة السريعة وغير المقيدة للإمدادات الإنسانية والأفراد من وإلى أفغانستان، وتقديم إعفاءات مالية إنسانية للسماح بوصول الأموال إلى منظمات الإغاثة في البلاد.

ورغم العوائق القائمة، واصلت منظمات أممية، كبرنامج الغذاء العالمي، منظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية اللاجئين تقديم العون للمتضررين من الأزمة الإنسانية المستمرة وللاجئين الأفغان في دول الجوار، سواء جويًا من خلال مطار كابول الدولي، أو برًا من خلال المعابر الحدودية مع الدول المجاورة وخاصة باكستان، كما قدمت دول مساعدات عاجلة من بينها لوازم للشتاء، ودفعت فداحة الوضع الإنساني الأفغاني رئيس الحكومة إلى دعوة المنظّمات الإنسانيّة الدوليّة لمواصلة تقديم مساعداتها لبلاده التي أنهكتها الحروب.

وشهد ديسمبر الماضي انفراجًا بموافقة مجلس البنك الدولي على تحويل 280 مليون دولار من مساعدات أفغانستان المجمدة في صندوق إعادة إعمار أفغانستان الائتماني الذي يديره البنك الدولي إلى برنامج الأغذية العالمي واليونيسف، حيث تسلم البنك المركزي الأفغاني أربع دفعات منها.

ودخلت الصين والهند وتركمانستان واليابان وبدرجة أقل إيران على خط العون الإنساني بتقديم المساعدات، مع نشاط لبعض المنظمات الخيرية التركية، وداخل الإطار العربي والإسلامي، انعقد مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض، ليؤكد أهمية الإسهام في حشد الدعم الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني وتحسين الأوضاع الاقتصادية، متزامنًا مع العون الذي قدمته قطر والسعودية.

وإلى ذلك انعقد مؤتمر دول منظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية، وأعلن عن إنشاء صندوق إغاثة إنساني لأفغانستان في إطار البنك الإسلامي للتنمية لتوجيه المساعدات إلى أفغانستان بالتنسيق مع أطراف أخرى.

في وقت لاحق، تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع قرارًا يمهد الطريق أمام وصول المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان بعيدًا عن متناول السلطات الحالية، وبموجب هذا القرار، استثنى المجلس المساعدة الإنسانية والأنشطة الأخرى التي تدعم الاحتياجات البشرية الأساسية من العقوبات المفروضة بعض الأفراد والكيانات المرتبطة بالسلطات الأفغانية، وبدوره أصدر مكتب مراقبة الأصول الخارجية التابع لوزارة الخارجية الأميركية أذونات عامة لتسهيل التدفق المستمر للمساعدات الأساسية والدعم للشعب الأفغاني.

■ بقلم: د. سامر أبورمان
مستشار المركز العالمي لدراسات العمل الخيري

وفي مبادرة نوعية، توصلت تركيا وقطر إلى اتفاق مبدئي مع السلطات الأفغانية من أجل تشغيل مطار العاصمة كابل، و4 مطارات أخرى في البلاد، لتيسير حركة التنقل والتواصل بين أفغانستان والعالم وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية.

وفي تطور جديد أقرت الولايات المتحدة أمرًا تنفيذيًا يسمح لها بالتصرف بـ 7 مليارات دولار من البنك المركزي الأفغاني مجمدة لدى بلاده، على أن يخصص نصف المبلغ لتعويض ضحايا هجمات 11 سبتمبر 2001، والنصف الآخر لتمويل جهود الإغاثة في أفغانستان.

وهذا ما دعا الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين إلى استنكار هذا القرار والمطالبة بالإفراج عن هذه الأموال وانفاقها على الشعب الأفغاني الذي يعاني فقرًا شديدًا وشحًا في الموارد المالية التي لا تكاد تغطي جزءًا من احتياجاته الغذائية والصحية والطبية، فضلًا عن الرواتب المطلوبة لمئات الآلاف من الموظفين والعاملين ونحوهم.

إن استمرار العقوبات مع غياب الاعتراف الدولي بالسلطات الحالية، وعدم كفاية العون القادم مقابل الاحتياجات الفعلية، دفعت بعض المسؤولين الأفغان إلى إطلاق تصريحات عدة، كمطالبة نائب رئيس الحكومة الأفغانية المؤقتة بالإفراج عن أصول بلاده المجمدة في الخارج باعتبارها ملكًا للشعب، والتي حظيت بتأييد روسي، ثم مطالبته العالم بأن يدعم الشعب الأفغاني من دون أي تحيّز سياسي وأن ينفّذ التزاماته الإنسانية، مع تأكيده استعداد السلطات للمساعدة في توزيع المساعدات الدولية في شتى أنحاء البلاد.

وهكذا تراوح مسار الدعم الإغاثي لأفغانستان بين مدّ وجزر، متأثرًا بمواقف الأطراف المختلفة وحساباتها السياسية، وكل ذلك على حساب الشعب الأفغاني، وكما قالت الباحثة المختصة في الشأن الافغاني والإنساني مؤلفة كتاب «بقاء التفاوض: العلاقات بين المدنيين والمتمردين في أفغانستان **"Ashley Jackson"** في مجلة فورين بولسي: «من الواضح أن الغرب يهدر الوقت مع أن الأفغان لا يستطيعون الانتظار وقتًا طويلًا».

للفئات الأكثر أولوية واستحقاقًا بإشراف الهيئة ومشاركة 10 جهات

817 ألف دينار تبرع «العون المباشر» لدعم متضرري «كورونا»

تعجز الكلمات عن بيان الأثر الكبير لمشروع دعم المتضررين جراء «كوفيد 19» الذي نفذته الهيئة الخيرية داخل الكويت بتمويل من جمعية العون المباشر بقيمة 817 ألف دينار كويتي.

لقد حصد هذا اللغز (كورونا) الذي حيّر العالم ملايين الضحايا، كما كانت له تداعيات إنسانية صارخة على شرائح واسعة من الفئات الضعيفة، ولم تسلم أي دولة من ارتداداته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والإنسانية وغيرها، جراء الإجراءات والتدابير الصحية التي اقتضتها جهود مكافحة الجائحة.

■ جانب من توزيع المساعدات

في الكويت تصدت الهيئة الخيرية لآثار هذا الوباء عبر العديد من المشاريع ضمن حملة «فزعة للكويت»، ومن بينها أحد المشاريع الذي نفذته الهيئة خلال الفترة الأخيرة لمساعدة الفئات الأكثر أولوية واستحقاقًا بدعم من جمعية العون المباشر ومشاركة 10 جهات وفرق تطوعية.

المشروع أسفر عن تسديد رسوم دراسية لـ 1451 طالبًا في مختلف المراحل الدراسية بقيمة 321,981 دينارًا، وتوزيع سلال غذائية على 755 أسرة متعففة بتكلفة 450,567 دينارًا، وتسديد إيجارات وفك قيود غارمين لـ 498 أسرة أخرى بقيمة 17,790 دينارًا، بالإضافة إلى إعانة 1600 فرد شهريًا بمواد غذائية ضمن مبادرة «نعمتي» بقيمة 26,734 دينارًا.

واتفقت الهيئة الخيرية والعون المباشر على تخصيص هذا التبرع الذي جادت به أيادي أهل الخير في الكويت لتخفيف معاناة الأسر المتعففة والمحتاجة داخل الكويت، ومساعدة العمالة التي تضررت بوقف العمل جراء هذه الأزمة، ومساعدة الطلبة المتعثرين في دفع الرسوم الدراسية، والإسهام في فكاك الغارمين، وقد شكل هذا المشروع نموذجًا رائدًا في مجال تعزيز الشراكة والتكامل في إنفاذ المشروعات الخيرية داخل الكويت.

ووضعت الهيئة الخيرية شروطًا ومعايير محددة لتوزيع التبرع وفق آلية محكمة لبحث الحالات المستحقة ودراستها، بالتعاون مع فرقها التطوعية ولجنة «ساعد أخاك المسلم» التابعة للهيئة.

وقدمت الهيئة لجمعية العون المباشر تقريرًا موثقًا بالأرقام والصور عن مسارات إنفاق التبرع ومجالات الصرف والفئات المستهدفة والجهات المشاركة.

ومعلقًا على هذا المشروع، قال رئيس الهيئة د. عبدالله المعتوق إن لجائحة كورونا وقعًا عظيمًا ووطأة شديدة وتداعيات إنسانية جمّة، لم تسلم منها دول ولا شعوب، موضحًا أن الشعب الكويتي تعاطى مع آثار الجائحة بطريقة استثنائية ومسؤولية كبيرة.

"تسديد رسوم دراسية لـ 1451 طالبًا في مختلف المراحل لإعانتهم على استكمال دراستهم

■ ■ ■

توزيع سلال غذائية على 755 أسرة متعففة وتسديد إيجارات وفك قيود غارمين لـ 498 أسرة أخرى

■ ■ ■

إنشاء مستودع لتجميع الأغذية وإعانة 1600 فرد شهريًا بمواد غذائية ضمن مبادرة «نعمتي» "

■ مستودع الأغذية مركز لوجستي لتجميع التبرعات العينية

" د. المعتوق: المشروع نموذج رائد في مجال تعزيز الشراكة والتكامل في إنفاذ المشروعات

■ ■ ■

الصميط: التحرك الخيري جاء امتدادًا طبيعيًا للدور المجتمعي الوطني للجمعيات الخيرية"

وفي هذا الإطار استذكر د. المعتوق بكل عرفان وامتنان توجيهات الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه بإطلاق حملة «فزعة للكويت»، من أجل تقديم جميع صور الدعم والمساندة للفئات المتضررة جراء أزمة كورونا.

وأردف قائلًا إن الجهات الخيرية تفاعلت مع هذا التوجيه السامي، وأبلت بلاء حسنًا من خلال عدد من المنصات التنسيقية، وأسهمت هذه الجهود في محاصرة تداعيات الجائحة التي أصابت معظم أنشطة الحياة بالشلل التام.

وأكد د. المعتوق أن الهيئة الخيرية ونظيراتها من الجمعيات الخيرية لم تدخر جهدًا في دعم جميع الشرائح التي تضررت من الأزمة، لا سيما الأسر المتعففة والعمالة المتضررة والكويتيون العالقون بالخارج.

ومن جهته، قال المدير العام للهيئة الخيرية. بدر الصميط إن الجمعيات والمبرات الخيرية الكويتية أظهرت قدرة فائقة على مساندة جهود الدولة في محاصرة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة «كورونا»، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا.

وأشار إلى أن هذا التحرك الخيري الحثيث امتداد طبيعي لدور الجمعيات الخيرية المجتمعي وواجبها الأخلاقي والإنساني نحو الوطن.

ولفت الصميط إلى أنه شكّل عنوانًا إنسانيًا مميزًا لمسيرة الشراكة بين مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية، وبرهن على تلاحمها وجهوزيتها لمواجهة المحن والأزمات والشدائد.

وذكر أن جمعية العون المباشر خصصت تبرعًا سخيًا للهيئة الخيرية؛ لإنفاقه داخل الكويت في مجالات تسديد الرسوم الدراسية للطلاب المتعثرين، وفكاك الغارمين ودفع إيجارات الأسر المتعففة، والدعم الغذائي لأصحاب الحاجة، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي لمشروع «نعمتي» الذي يعنى بتوفير المواد الغذائية للفئات الضعيفة.

شكر وتقدير لجمعية العون المباشر

أكد د. المعتوق أهمية هذا التبرع الكريم الذي خصصته جمعية العون المباشر للفئات الضعيفة في الكويت، معربًا عن شكره للجمعية وقياداتها لثقتهم في الهيئة الخيرية، آملًا استمرار هذه الشراكة الإنسانية التي تعكس تقدمًا كبيرًا في أداء المؤسسات الخيرية، وتكامل جهودها ميدانيًا.

كما وجه المدير العام م.بدر الصميط وافر الشكر والتقدير إلى قيادات العون المباشر، لثقتهم الكبيرة في الهيئة، وحرصهم على إسناد هذه المهمة إلى الهيئة، مبينًا أنها اقتضت جهدًا ووقتًا كبيرين لتنفيذها بالدقة المطلوبة.

التواصل مع 56 مدرسة وجامعة لتسديد الرسوم

استفاد من المشروع الطلبة غير القادرين على تسديد الرسوم الدراسية في جميع المراحل التعليمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية.

واستهدف المشروع مساعدة الطلبة على استكمال دراستهم، وإعانة أسرهم غير القادرة على تحمل النفقات الدراسية لأبنائها، من خلال التواصل مع 56 مؤسسة تعليمية والتنسيق معها لتسديد رسوم طلبتها المتعثرين.

آلية تسديد الإيجارات

تعزيزًا للشفافية اتبعت الهيئة الخيرية آلية تسديد إيجارات الأسر المتعففة عبر تصدير الشيكات إلى إدارة التنفيذ بوزارة العدل للأسر التي صدر ضدها «تنفيذ أحكام»، أما الأسر التي صدرت ضدها أحكام ولم تصل إلى التنفيذ، فتم تصدير الشيكات باسم مالكي العقارات.

مركز لوجستي لتجميع وتسليم المواد الغذائية

بالتنسيق مع مبرة البر الخيرية، أنشأت الهيئة مستودعًا للأغذية في سياق مبادرة «نعمتي»، عبر تجهيز صالة فهد الأحمد بأجهزة التجميد، والأدوات المساندة والمعدات اللازمة للمناولة؛ لاستخدامها مركزًا لوجستيًا لتجميع التبرعات العينية للمواد الغذائية من الشركات، وفرزها وإعادة تعبئتها في سلال غذائية، لتوزيعها على الأسر المتعففة.

■ المساعدات طالت الفئات الأكثر استحقاقًا

في ضوء تقرير اللمحة العالمية عن العمل الإنساني 2022

الهيئة الخيرية ومنظمات دولية ومحلية تناقش أبعاد المشهد الإنساني

مع استمرار تزايد الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، وحرص الأمم المتحدة وشركائها على التقييم السنوي لسبل وآليات تخفيف معاناة ضحايا الأزمات والخطة الإنسانية خلال عام 2022، نظمت الهيئة الخيرية حديثًا ورشة عمل افتراضية عبر تطبيق «زووم» حول تقرير «اللمحة العامة عن العمل الإنساني 2022» بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومشاركة كل من الجمعية الكويتية للإغاثة، وجمعية الهلال الأحمر الكويتي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الهجرة الدولية.

■ جانب من المشاركين بالورشة

استعرضت الورشة تقرير اللمحة العالمية عن العمل الإنساني في 2022 الذي نُشر في ديسمبر 2021، والذي رصد أن 274 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى المساعدة والحماية الطارئة بزيادة قدرها 17% بالمقارنة مع وقت إطلاق اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي قبل سنة،

"274 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى المساعدة والحماية الطارئة

■ ■ ■

41 مليار دولار أميركي لتوفير متطلبات الإغاثة وخدمات الحماية لنحو 183 مليون شخص

■ ■ ■

المجاعة لا تزال تمثل شبحًا مرعبًا لـ 45 مليون شخص في 43 دولة ومعدلات الفقر إلى ازدياد"

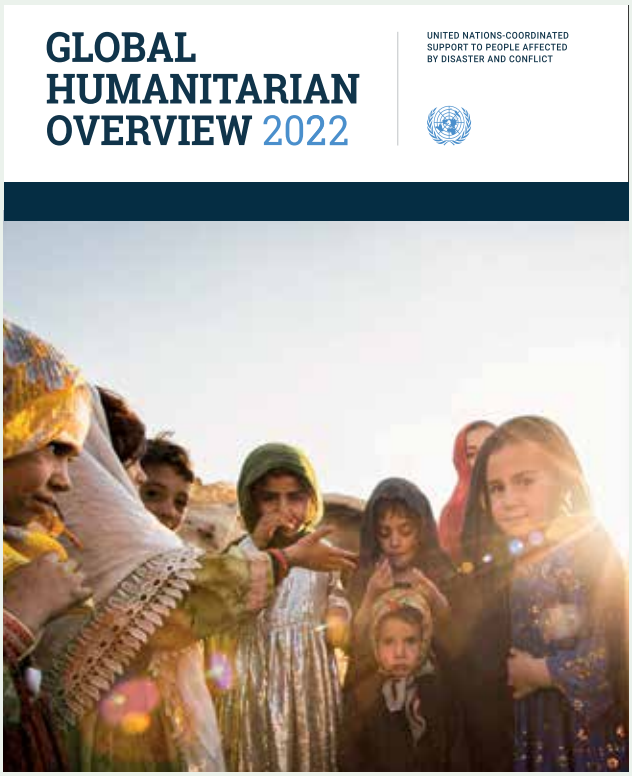

■ غلاف التقرير

وتقدر اللمحة العامة للعمل الإنساني العالمي لعام 2022 أن هناك حاجة إلى 41 مليار دولار أميركي لتوفير متطلبات الإغاثة وخدمات الحماية لنحو 183 مليون شخص في أمسّ الحاجة للمساعدة وممن تشملهم خطط الاستجابة.

وأشار التقرير إلى أن أكثر من 1% من سكان العالم نازحون، ومعدلات الفقر المدقع إلى ازدياد، وتعاني النساء والفتيات معظم الأزمات أكثر من غيرهن، وتزداد أوجه عدم المساواة بين الجنسين ومخاطر الحماية، ولا تزال المجاعة تمثل شبحًا مرعبًا لـ 45 مليون شخص في 43 دولة.

وبدوره، تطلع المدير العام للهيئة الخيرية م. بدر الصميط في الكلمة التي ألقاها بالإنابة عنه نائب المدير العام عبد الرحمن المطوع إلى أن تسهم هذه

الورشة في تعظيم الإفادة من قراءة تقرير «اللمحة الإنسانية لعام 2022»، من وجهة نظر الجهات الانسانية المحلية والدولية، بما يخدم عملها وخططها الاستراتيجية، ويوسع نطاق تأثيرها، بطريقة علمية ورؤية مستقبلية، استنادًا إلى ما يقدمه التقرير من واقع إنساني وتحليل للمتطلبات الإنسانية العالمية.

كما أعرب عن أمله في أن تسهم الورشة في توسعة رقعة العمل الإنساني الكويتي، والتفكير في تقديم منهجيات وطرق جديدة في بناء خطط الاستجابة والمساعدات الإنسانية، واصفًا التقرير بالنوعي والمهم، ومشددًا على أهمية الورشة ومقاصدها المثمرة والبناءة بمشاركة نخبة من الفاعلين في العمل الإنساني.

من جهته، قال مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محمد زيد خاطر إن سنوات الصراع تسببت في تداعيات إنسانية معيقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإن قدرة الأشخاص المعرضين للخطر على التكيف وتلبية احتياجاتهم الأساسية تعوقها تأثيرات «كوفيد19-» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإن خمس دول (سوريا، واليمن، والعراق، وليبيا، والأراضي الفلسطينية المحتلة) شهدت زيادة الاحتياجات الإنسانية خلال السنوات الماضية، فيما تسببت أزمة لبنان خلال العام الماضي في الارتفاع الكبير للاحتياجات الإنسانية، وتأثرت بها بشدة الفئات الأكثر ضعفًا من الأطفال، وكبار السن والمهاجرين واللاجئين.

تناولت الورشة «اللمحة العامة عن العمل الإنساني» حول المشهد الإنساني المتغيّر، وكيف ستبدو الاستجابة الإنسانية وتأثيرها في عام 2022 وما بعده، وناقش المتحدثون الدروس المستفادة من عام 2021، وكيف يمكن استلهامها للتأثير على التفكير ووضع الاستراتيجيات في مجال العمل الإنساني.

تحدث في الورشة رئيس مجلس إدارة جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية رئيس لجنة الإغاثة في الجمعية الكويتية للإغاثة جمال النوري، والباحثة في الهيئة الخيرية د. سارة يحيى عبد المحسن، ومدير مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في دولة الكويت نسرين ربيعان، ومدير إدارة الكوارث بجمعية الهلال الأحمر الكويتي يوسف المعراج، ومدير الشؤون القانونية والعمل التطوعي والشباب بالجمعية نفسها د. مساعد العنزي، وأستاذ الدراسات الخيرية بجامعة إنديانا ومدير مبادرة العمل الخيري الإسلامي د. شارق صديقي.

يشار إلى أن الهيئة الخيرية ترتبط بعلاقات متينة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا)، وكانت قد ترسخت على مدى سنوات طويلة، وتجلت في عقد سلسلة من الفعاليات واللقاءات والمؤتمرات العالمية، ومن أبرزها مؤتمرات الشراكة وتبادل المعلومات من أجل عمل إنساني أفضل، ومبادرة «إنسانية واحدة ضد الجوع».

ضمن مشروع التمكين المعيشي للمعاقين

تحقيق حُلم 40 معاقًا سوريًا باقتناء كرسي متحرك ومنفذ لبيع المواد الغذائية

لم تترك الهيئة الخيرية شريحة من الفئات الضعيفة إلا وقدمت إليها العون، سواء عبر مساعدة إغاثية أو تمكينية، وفي هذا السياق يأتي مشروع التمكين المعيشي لذوي الاحتياجات الخاصة الذي دشنته في مناطق ريفي إدلب وحلب، بالتعاون مع جمعية طوبى للإغاثة والتنمية.

■ مشروع التمكين المعيشي يعيد الحياة لذوي الاحتياجات الخاصة

وتعود البداية إلى أن الجمعية الشريكة قدمت دراسة جدوى للهيئة الخيرية تفيد بحاجة الفئة المستهدفة من ذوي إعاقات «بتر بالساق أو الساقين، عجز تام في الأطراف السفلية، شلل نصفي، شلل تام» إلى الدعم والمساعدة لإعالة أسرهم وتوفير مصدر دخل دائم.

> "تأمين مصدر رزق لـ 200 شخص تحوَّلت حياتهم من البؤس إلى العمل والإنتاج"

وكعادتها في التعامل مع طلبات المنح وافقت الهيئة على الطلب بعد دراسته، وخلال شهرين من العمل الجاد تمكنت عبر الجهة الشريكة من توفير 40 كرسيًا كهربائيًا متحركًا و40 منفذًا لبيع المواد الغذائية، ليمارس 40 معاقًا حياتهم بشكل طبيعي، ولتدر مشروعاتهم العوائد على 200 شخص، هم عدد أفراد أسرهم.

ومن أهداف المشروع تأمين مصدر رزق لذوي الاحتياجات الخاصة، وبث الأمل في نفوسهم، ورسم البسمة على وجوههم، وتأهيلهم ليصبحوا فاعلين في المجتمع، واستثمار قدرات هذه الفئة في مجال العمل والإنتاج والاعتماد على النفس وبخاصة أصحاب المهن والحرف.

ويسهم المشروع في العمل على إعادة دمج شريحة واسعة من ذوي الاحتياجات الخاصة التي وقع ضرر عظيم عليهم جراء الحرب، والحفاظ على كرامتهم، وإعانتهم وأسرهم على مواجهة تحديات الأوضاع المعيشية، وبناء الثقة في قدراتهم الانتاجية.

وكانت الجهة الشريكة قد حددت أكثر الفئات تضررًا من هذه الشريحة، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المحلية المعنية بشؤونها والقائمة على رعايتها.

ومع إقرار المشروع بادرت هذه الجهة للتعاقد مع الجهات المعنية لشراء الكراسي الكهربائية المتحركة، وبناء منافذ البيع، وتجهيزها، ورفدها بالمواد الغذائية؛ ليبدأ كل مستفيد من ذوي الاحتياجات رحلة جديدة من العمل والعطاء بدعم إخوانه من أهل الخير في دولة الكويت.

وخلّفت الحرب السورية أعدادًا كبيرة من الجرحى والمصابين بإعاقات دائمة، هؤلاء يواجهون مصيرًا صعبًا، ويبحثون عمن يخفف آلامهم، ويضمّد جراحهم، جراء ما يعانونه من ضغوطات نفسية وأمراض عديدة، وعدم القدرة على التأقلم مع حياة الإعاقة.

لتلبية متطلباتهم المعيشية وتحويلهم من أسر مستهلكة إلى منتجة

122 مشروعًا اقتصاديًا لفائدة أيتام اليمن وأسرهم

واصلت الهيئة الخيرية تقديم الدعم الاقتصادي إلى الأسر اليمنية الاشد فقرًا وحاجة، عبر تدشين مشاريع التمكين الاقتصادي التي تدر عليهم دخلًا ثابتًا، حيث نفذت 62 مشروعًا جديدًا لأسر الأيتام في مناطق تعز وأمانة العاصمة وحضرموت ومأرب وإب، ليصل عدد المشاريع التمكينية التي نفذتها حديثًا إلى 122 مشروعًا اقتصاديًا لفائدة الأيتام وأسرهم، بهدف الإسهام في تنمية قدرات ذوي الدخل المحدود، وتوفير فرص عمل لهم، وتحسين نوعية حياتهم بالشراكة مع جمعية الوصول الإنساني.

■ مشروع البقرة الحلوب

وشملت قائمة المشاريع التمكينية ما بين تمليك مكائن الخياطة والتطريز مع مستلزماتها، وتربية الأغنام والماعز والأبقار الحلوب، ومحال الفواكه والخضراوات، وتوفير أدوات ومواد صناعة البخور والعطور، ومحال أدوات صيانة الجوالات، وأدوات صناعة الإكسسوارات والأشغال اليدوية، ومناحل تربية العسل، وكلها تهدف إلى تلبية المتطلبات الأساسية للأيتام وأسرهم، ونقلهم من دائرة الحاجة إلى فضاء العمل والإنتاج.

ويخضع عوائل الأسر المستفيدة إلى دورات مكثّفة في مجال المشروع التخصصي، من أجل تزويدهم بالمهارات المهنية والإدارية لاستمرار المشروع وتطويره، قبل امتلاكهم للمشاريع، ومن خلال هذه الدورات يستطيع هؤلاء أن يحصلوا على المهن التي يدخلون عبرها إلى سوق العمل بكل كفاءة واقتدار.

وتتقاطع أهداف الهيئة الخيرية مع جمعية الوصول الإنساني عبر إطلاق مشاريع التمكين الاقتصادي ذات الأهمية القصوى والفائدة الكبيرة والعائد المجدي للأفراد، حيث تراعي في هذا المجال نوعية المشاريع المناسبة للأفراد.

> "عوائل الأسر المستفيدة يخضعون إلى دورات مكثّفة في مجال المشروع التخصصي

■ ■ ■

> الهيئة الخيرية تحرص على إطلاق المشاريع التنموية ذات الأثر المستدام للمستفيد"

■ مشروع مكائن الخياطة

ويعد حسن اختيار المستفيدين لتلك المشاريع، وفق المعايير المحددة، له دورٌ بارز في نجاح تلك المشاريع واستمرارها، وإسهامها في تحقيق الاكتفاء الذاتي للأيتام وأسرهم من خلال توفير مشاريع مدرّة للدخل؛ توفر حياة أكثر استقرارًا وكرامة.

وتحرص الهيئة الخيرية على إطلاق المشاريع التنموية ذات الأثر المستدام لأسر الأيتام والأسرة الفقيرة باليمن في عديد المجالات، انطلاقًا من رؤيتها الاستراتيجية الهادفة إلى التمكين الاقتصادي لأصحاب الحاجة، والعمل على توفير فرص عمل ومصدر دخل للأسر المستفيدة من منتجات المشاريع.

وتأتي هذه المشاريع التنموية المدرة للدخل للإسهام في تنمية المجتمع اليمني، وتحسين سبل العيش، وتحويل الأسر من مرحلة الاحتياج إلى مرحلة الإنتاج، مع

■ مشروع تربية ماعز

تنفيذ مجموعة من الدورات التأهيلية والتدريبية للمستفيدين، وتزويدهم بالمهارات المهنية للاستمرار بالمشروع وتطويره.

كما تسهم في تمكين أسر الأيتام والأسر الأشد فقرًا، وتعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي ومتطلبات الحياة الأساسية للأسر المستفيدة، والتخفيف من معاناتها، وإشراك الأيتام وأسرهم في العمل والإنتاج، وتحويل الأسر من مستهلكة إلى منتجة ومحاربة البطالة والفقر في المجتمع اليمني، وتحسين المستوى التعليمي وتوفير متطلبات سبل العيش.

وترتبط الهيئة الخيرية بعلاقات شراكة مع عدد من الجمعيات الخيرية اليمنية الناشطة في المجال الإنساني، وقد دأبت تلك الجمعيات على رصد احتياجات الفئات الضعيفة وصياغتها في دراسات جدوى، وتقديمها للهيئة الخيرية لتوفير الدعم اللازم لها بعد تقييمها والتأكد من انسجامها مع الرؤية الاستراتيجية للهيئة.

وحسب البيانات والتقارير اليومية، يوصف الوضع المعيشي والإنساني في اليمن بالكارثي، وهو الأمر الذي جعل من الصعب على أسر الأيتام الفقيرة توفير الكثير من متطلباتها الأساسية، لذا تسعى الهيئة إلى مساعدة هذه الأسر على مواجهة صعوبات الحياة وتقلباتها والتخفيف من معاناتها.

وفي إشارة إلى التدهور المتسارع في الأوضاع الإنسانية باليمن، أعلنت الأمم المتحدة أن الوضع الإنساني «يسقط من حافة هاوية» مع احتياج ما يقرب من 21 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية وحماية، ويقدر هؤلاء بأكثر من 66% من إجمالي عدد السكان.

ومن بين هؤلاء، هناك أكثر من 16 مليونًا من الرجال والنساء والأطفال يعانون مرارات الجوع، كما يعيش عشرات الآلاف من الأشخاص في ظروف شبيهة بالمجاعة، وخمسة ملايين شخص على بُعد خطوة واحدة من المجاعة.

ويشهد اليمن أسوأ أزمة إنسانية بسبب الحرب الدائرة، ويؤدي شُح الموارد إلى عجز وكالات الإغاثة عن الوفاء بالاحتياجات اللازمة وإنقاذ الأرواح.

■ منحل عسل

الأَولويّات التَّطوعية

■ د. أحمد توتونجي
عضو مجلس إدارة الهيئة

العمل التطوّعي نشاط عظيم الشأن ينخرط فيه بعض المخلصين من أبناء هذه الأمة طواعية بدافع تحمل مسؤولية معينة أو مساعدة الآخرين ومؤازرتهم أو بذل جهد جماعي في موضوع معيّن.

هذا العمل بلغ من نبله أنه ينتج روحًا إنسانية تعاونية بين أفراد الفريق الواحد بهدف صياغة ممارسة تعكس حرص المتطوعين على البذل والعطاء، وهذا العمل على عظم مقاصده وغاياته، يتطلب أن يكون وفق قواعد وأسس ومنطلقات.

ومن واجبنا أن نحدد أولوياتنا، وأن نقدم الأهم على المهم، والأكثر إلحاحًا على المُلِحّ، وتقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير.

إننا إما أن نسخّر طاقاتنا ونشغل أنفسنا بالمخالفين، وتلقي ردود فعلهم، فننفق طاقاتنا بين الفعل ورد الفعل، وإما أن نتجاوزهم، ونقدم نموذجًا يحتذى بسلوكنا الإسلامي الصحيح، من دون تحريف أو زيغ، ومن دون إفراط أو تفريط، وبذلك نطرح البديل الواقعي الصحيح بعيدًا عن الصراعات غير المجدية.

ومنطلق تحديد الأولويات في العمل الخيري والإسلامي الإسلاميّ مرتبطٌ بالمنطق الشرعيّ وبمصلحة العمل التطوعي ومقتضيات واقعه وسبل نجاحه، وليس بما يختاره الفرد في لحظة تاريخية معينة وفق متغيرات متعددة.

لذا، علينا أن نُرسِّخ ثقافة الخير المتعدي أو الخير الفائض، وأن نتجاوز ثقافة الخير اللازم أو خير الاكتفاء الذاتي، وأن نتحرك من درجة الحَسَن إلى درجة الإحسان، ومن درجة الصلاح إلى درجة الإصلاح، ومن درجة الاكتفاء بصلاح الذات إلى طلب صلاح الذات وإصلاح الآخر.

إن الخير القاصر، وثقافة الاكتفاء بصلاح الذات، والانكباب على النَّفس، وإغماض العين عن إصلاح المجتمع، هي ثقافةٌ لا تليق بالمسلمين، ولم يعرفها المسلمون في عصور الإسلام الذهبية، يوم فهموا إسلامهم فهمًا صحيحًا.

وفي فقْه الأولويات وجوبٌ وحثٌّ على تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، حتى لو كانت على حساب هذه المصلحة الخاصة.

وعلى المسلم ألّا ينشغل بالكبير عن الصغير، وألّا يركّز على الصغير فيفرّط بالكبير، وفي فقْه الأولويات أيضًا ينبغي أن نتفهم واقع المستهدفين الذين نتواصل معهم، ونحدد أولويات المعالجة تبعًا لواقعهم واحتياجاتهم الإنسانية والدعوية.

ولعل من أولويات المرحلة أن نعمل جاهدين على تشغيل العاطلين القادرين على العطاء «أعطه فأسًا ليحتطب»، وأن نولي التعليم والدعوة الاهتمام المستحق، وأن نعمل على تقديم العمل الدائم على نظيره المنقطع، فضلًا عن تقديم العمل الأكثر نفعًا وتعديًا على غيره

في إطار مشروع رعاية الطلبة الموهوبين لاستكمال الدراسات العليا

تقديم منح دراسية لـ 20 طالبًا يمنيًا من طلبة الماجستير والدكتوراه في تركيا

تواصل الهيئة الخيرية رعاية الموهوبين، عبر تقديم منح دراسية لـ 20 طالبًا يمنيًا من طلبة الماجستير والدكتوراه بتركيا، إلى جانب دعم مشروع تأهيلي وإثرائي متكامل، لمساعدتهم على استكمال دراستهم، بالتعاون مع الوكالة اليمنية الدولية للتنمية في تركيا.

■ رعاية الموهوبين من المبادرات الاستراتيجية للهيئة الخيرية

وفي إطار «مشروع رعاية الطلبة الموهوبين باليمن لاستكمال الدراسات العليا»، تسعى الوكالة اليمنية إلى استكشاف الطاقات العلمية الطلابية، وبناء كفاءات علمية رائدة، وتكوين جيل قادر على حمل راية مشروع حضاري ونهضوي باليمن، من خلال تبني الموهوبين والمبدعين وذوي الإمكانات الخاصة، وتعزيز قدراتهم ليكونوا متخصصين ومبادرين وقادة مؤثرين في مجتمعهم.

وفيما يدرس هؤلاء الطلبة الموهوبون في مجالات العلوم الإدارية، والاقتصادية، والتطبيقية، والإسلامية، يحظى موضوع رعاية الفائقين والموهوبين باهتمام الهيئة الخيرية؛ لتقاطعه مع أهدافها الاستراتيجية الهادفة إلى توفير فرص تعليمية ذات مخرجات نوعية، قادرة على التأثر الإيجابي في مجتمعها.

وكانت الجامعات والمؤسسات التعليمية في اليمن قد تعرضت للتوقف خلال السنوات الأخيرة، وتراجعت فرص التعليم المحلية والدولية أمام الطلبة، وقد اضطر البعض إلى ترك مقاعد الدراسة، فيما ذهب البعض للبحث عن فرصة لاستكمال دراسته الجامعية والعليا خارج بلاده، غير أن صعوبة توفير تكاليف الإقامة والإعاشة وعدم القدرة على دفع مصاريف الجامعات شكلت تحديات كبيرة للطلبة.

واختارت الوكالة اليمنية الـ 20 طالبًا من بين 700 طالب من الطلبة الفائقين والنابغين وفق برنامج علمي في الكشف والاختيار، ليلتحقوا ببرنامج رعاية الموهوبين، حيث اجتازوا العديد من الاختبارات المتخصصة في قياس الذكاء والحفظ، وهم ممن يصعب عليهم الحصول على فرص تعليمية، ويرغبون بإكمال الدراسات العليا.

يحصل الطلبة المقبولون على منحة كاملة للسنة التحضيرية الأولى لدراسة اللغة التركية، ومنح دراسية لجميع السنوات، وإقامة ضمن السكن الطلابي الخاص وإشراف ومتابعة علمية واجتماعية وصحية وتربوية، ومساعدة أكاديمية في كتابة الأطروحات الجامعية ونشر الأبحاث والرسائل المميزة، وبرنامج متكامل في البناء النفسي والقيادي والإداري.

وترصد دراسة الجدوى مجموعة من الآثار المنشودة لهذا المشروع، وتتمثل في الإسهام في التطور التعليمي الذي يهدف إلى إعداد الأفراد النوعيين في شتى المعارف والتخصصات والعلوم، وتنمية البحث العلمي الأكاديمي النظري والتطبيقي، بما يشبع حاجات المجتمع ويرتقي به، وزيادة وعي المجتمع وثقافته بدعم من الموهوبين والمؤثرين في المجتمع، ورفد سوق العمل بالموارد البشرية المميزة والنادرة.

> "بناء كفاءات علمية رائدة وتكوين جيل قادر على حمل راية مشروع حضاري"

■ ■ ■

> الهيئة الخيرية تنظر للتعليم كرافد أساس لتحقيق التنمية المستدامة وبناء المجتمعات"

وتنشد الدراسة تخريج كوادر متعلمة ذات كفاءة، تسهم في بناء مجتمعها ونهضة أمتها، عبر إعداد وتطوير النخب الشبابية القادرة على معالجة مشكلاته الأساسية من فقر وجهل وغيره، وبناء الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على إنتاج الأفكار التي تسهم في رقي المجتمع وحل مشكلاته.

وتلتقي الهيئة الخيرية مع الوكالة اليمنية على صعيد الاهتمام بالتعليم كرافد أساس لتحقيق التنمية المستدامة، ودعم فرص العمل ومكافحة الفقر وزيادة النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير مقومات العيش الكريم، ورعاية الموهوبين بوصفهم ثروة حقيقية ومفاتيح لتطور المجتمعات ونموها.

تدشين 3 فصول دراسية بمركز الشيخ جابر الأحمد في كندا

■ مركز الشيخ جابر الأحمد الإسلامي في كندا

واصلت الهيئة الخيرية تقديم الدعم لمركز الشيخ جابر الأحمد الإسلامي بمدينة فورت مكموري الواقعة في مقاطعة ألبيرتا الكندية، عبر استكمال بناء وتجهيز 3 فصول دراسية باسم العم الراحل علي صالح اللهيب - رحمه الله - بهدف تعليم أبناء الجالية المسلمة القرآن الكريم، ونشر الثقافة الإسلامية الوسطية، بالتعاون مع مركز الإسلام في فورت مكموري.

ويمثل المسلمون نحو 10% من سكان مدينة فورت مكموري، بإجمالي 12 ألف مسلم، ويتزايد عدد المسلمين بصورة مطردة لوفرة فرص العمل في المدينة مقارنة ببقية المدن الكندية، ولا يسع المسجد الوحيد في المدينة أكثر من 300 مصلٍ.

وجاء هذا الدعم الذي قدمته الهيئة للمركز الإسلامي في إطار خطتها الاستراتيجية الهادفة إلى نشر الثقافة الإسلامية الوسطية، وترسيخ قيم الإسلام لدى المسلمين، وتعريف غير المسلمين بقيمه المتوازنة وتصحيح المفاهيم الخاطئة.

ويدعم أهل الكويت مركز الشيخ جابر الأحمد، ويُعرف بصرح الكويت الكبير، وهو من أكبر المشاريع الإسلامية في أميركا الشمالية، ويقع على مساحة 38 ألف متر مربع، وتتكون مرافقه من مسجد ومدرسة وقاعة كبيرة متعددة الأغراض اجتماعيًا ودعويًا.

ويؤم مركز الشيخ جابر عدد كبير من المسلمين لأداء الصلوات اليومية وصلوات الجمعة والعيدين والتراويح والجنازة، ويشهد المركز العديد من الأنشطة اليومية والمحاضرات التوعوية للرجال والنساء والشباب التي تهدف إلى الحفاظ على الهوية الإسلامية وخدمة أبناء الجالية ومواجهة موجات التغريب والالحاد، والحفاظ على وحدة الجالية وتوفير التعليم الصحيح.

وكان أبناء الجالية قد تمكنوا من شراء قطعة أرض بـ 5 ملايين دولار كندي بدعم من حكومة الولاية بهدف بناء هذا المركز، وبدعم الكويت وأهلها المحسنين شُيدت الأساسات والجدران والتشطيبات الخارجية ومصلى الرجال.

وتصل درجة الحرارة في المنطقة إلى 40 تحت الصفر، ويعاني المسلمون مشقة في أداء الصلوات في ظل برودة الطقس، حيث يضطرون إلى أداء الصلاة على 4 جماعات بسبب ضيق المكان وعدم سعته لأداء صلاة جماعة واحدة.

وتمتاز الجالية الإسلامية بتنوعها الثقافي وخلفياتها المتنوعة وقومياتها المتعددة والموحدة في الوقت نفسه تحت إدارة واحدة، مما يجعلها جالية فريدة من نوعها، وتتجلى فيها أسمى معاني الأخوة الإسلامية، كما تمتاز بالعمل الجماعي ونبذ الحزبية والعصبية والعنصرية، ويسود فيها قيم ومبادئ الشورى والتعاون والألفة والتضامن والتسامح والتراحم بين الجميع.

ويتطلع المسلمون إلى أن يشكل المركز ملتقى للجاليات المسلمة المنحدرة من أكثر من 50 بلدا، ليؤدوا شعائر دينهم، كما سيكون ملتقى أسريًا للمناسبات الدينية والاجتماعية والثقافية، ويعتبر إرثًا لأجيال المستقبل المسلمين.

كفالة 75 طالبًا بوسنيًا بـ "الشفيع" لـ 4 سنوات

■ المشيخة الإسلامية دأبت على الاحتفاء بحفظة القرآن الكريم

أقرت الهيئة الخيرية مشروع كفالة 75 طالبًا بوسنيًا من طلبة مشروع الشفيع لتحفيظ القرآن الكريم مدة 4 سنوات، بالتعاون مع مؤسسة تحفيظ القرآن الكريم في البوسنة والهرسك.

ويستهدف المشروع الطلبة المميزين بمحافظات زنيتسا وتوزلا وترافينك وسراييفو، ويحفظ الطالب كتاب الله كاملًا خلال أربع سنوات، بإشراف محفظين متقنين، وتشمل الكفالة حوافز مالية للطلبة ومكافآت للمحفظين بجانب أنشطة تربوية مصاحبة.

ويهدف المشروع إلى إيجاد جيل قرآني مميز من خلال حفظ كتاب الله والعناية به ونشر قيمه بين مسلمي البوسنة والهرسك، وتذليل الصعاب وإعانة الحفاظ ماديًا خاصة الفقراء، والارتقاء بمستوى الطلبة أخلاقيًا ودعويًا.

ويأتي هذا المشروع في إطار مبادرة «واعي» التي تسعى إلى كفالة المعرفين المميزين بالإسلام، كما يعزز أهداف التنمية المستدامة في إطار الحرص على توفير التعليم الجيد، ونشر الثقافة الإسلامية الوسطية.

وتستعد مؤسسة تحفيظ القرآن الكريم لتخريج 60 حافظًا وحافظة ممن أتموا حفظ القرآن الكريم في مراكز مشروع الشفيع.

يذكر أنه لا يمر أسبوع حتى يجتاز شاب أو شابة اختبار المشيخة الإسلامية في حفظ كامل القرآن الكريم، ويدعى الشاب في أوساط مسلمي البوسنة بلقب «حافظ» تقديرًا لمكانته في المجتمع المسلم البوسني، كما تدعى الشابة بلقب «حافظة» للسبب نفسه.

وتشكل المدارس الدينية في البوسنة مصدر إشعاع علمي وحضاري، حيث حافظت على الهوية الإسلامية لأهل البلاد طوال خمسة قرون، وحملت على عاتقها مسؤولية تخريج الفقهاء والخطباء والمفتين والدعاة الذين ينشرون مبادئ الدين الإسلامي الحنيف بين الناس.

يسعى إلى تمكين 5% من الفئات المستهدفة الأكثر نجاحًا

«فليغرسها».. لتعزيز الأمن الغذائي لـ 400 أسرة لبنانية وفلسطينية وسورية

استلهامًا من الحديث النبوي الشريف «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها»، جاء مشروع «فليغرسها» الذي نفذته الهيئة الخيرية في لبنان لمصلحة 400 أسرة لبنانية وفلسطينية وسورية بإجمالي 1600 فرد، من خلال تأمين البذور والشتلات والأدوات الزراعية واحتياجات العناية بالحقول الصغيرة، فضلًا عن تدريبهم على آليات الزراعة.

ويسعى المشروع إلى الحد من الجوع وتأمين الغذاء المستدام، لدى الأسر الأقل حظًا من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، والأكثر تأثرًا بالأزمة الاقتصادية التي تجتاح لبنان، وذلك بالشراكة مع منظمة جيل التنمية المستدامة.

■ الهيئة الخيرية تحيي الأرض الزراعية

وانطلاقًا من أهمية تعزيز الأمن الغذائي لدى الأسر الأقل حظًا، والعمل على إحداث نقلة نوعية في حياتهم من خلال نقلهم من حالة الاعتماد على الآخر إلى توفير مورد غذائي، جاء هذا المشروع لتعزيز الأمن الغذائي لدى 400 أسرة من الأسر التي تمتلك حدائق زراعية صغيرة.

وانطوى المشروع في مرحلته الأولى على إقامة دورة علمية تدريبية للمستفيدين، بهدف تعليمهم كيفية الزراعة، وتقديم إرشادات تفصيلية بطرق الاعتناء بها.

وفي المرحلة الثانية جرى تزويدهم بـ 30 ألف شتلة و8 آلاف غرام من البذور الزراعية من خضراوات الملفوف الأخضر، القرنبيط، البروكلي، الملفوف الأحمر والخس والبقدونس والفجل، بالإضافة إلى تقديم الأدوات الزراعية اللازمة لكل أسرة.

ومن المخطط له، أن يخضع المشروع للتقييم؛ لينتقل من مرحلة تأمين الاكتفاء الذاتي لبعض الأسر إلى مرحلة تمكين 5% من المستفيدين الذين أثبتوا

■ بدعم أهل الخير اخضرت أراضي لبنان

> المشروع يُحد من الجوع ويؤمن الغذاء المستدام لدى الأسر الأقل حظًا من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة
>
> ■ ■ ■
>
> الفقر في لبنان لم يعد مجرد أرقام بل بات واقعًا ملموسًا.. والهيئة تحرص على تمكين أصحاب الحاجات"

نجاحهم بتطبيق هذا المشروع بفعالية ولديهم القدرة والرغبة بالبدء في الإنتاج والبيع، من خلال تقديم ثلة من المستلزمات الزراعية التي تعزز جودة إنتاجهم.

ويعرف أصحاب الحيازات الصغيرة بأنهم الأشخاص العاملون في زراعة الكفاف؛ لضمان أمنهم الغذائي، باعتبارهم الأكثر تضررًا من الأزمة الاقتصادية، والتي صنفت على أنها الأسوأ في العصر الحديث، بالإضافة إلى الأسر الأقل حظًا التي تملك مساحة زراعية صغيرة من باب تشجيعها على الزراعة، ولكي تؤمن قوت يومها من خلال الزراعة المنزلية، تمهيدًا للوصول بهم لمرحلة الاكتفاء الذاتي.

ويستهدف المشروع الفئات الضعيفة من الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، والأسر النازحة واللاجئة، وأسر الأيتام والأرامل والمسنين، وأسر ذوي الاحتياجات

■ جانب من توزيع الأدوات والشتلات الزراعية

الخاصة، والأسر التي تعيلها نساء، والعمال الذين فقدوا وظائفهم، والمزارعين من ذوي المشاريع المتعسرة.

وترصد دراسة المشروع بعض المظاهر الإنسانية المؤلمة، حيث قلل نحو ربع الأسر اللبنانية الفقيرة عدد وجباتها اليومية من ثلاث وجبات إلى وجبتين، كما أن أربع أسر سورية من كل عشرة قلّلت عدد وجباتها اليومية من ثلاث وجبات إلى اثنتين، وأن 38% من الأسر الفلسطينية يعانون انعدام الأمن الغذائي المتوسط، و24% منهم يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ومن هنا تأتي أهمية هذا المشروع الذي يحرص على نشر ثقافة الزراعة المنزلية بين الأسر الأكثر حاجة، وتأمين المنتج الغذائي الصحي والسليم لهم بشكل مستدام، وتقديم الدعم لهم لتحقيق الاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء الأسري، وتعزيز ثقافة الإنتاج الزراعي.

وحسب دراسة المشروع، لم يعد الفقر في لبنان أرقامًا وتقارير وإحصائيات، حيث بات واقعًا يوميًا مألوفًا يعيشه الشعب ويعانيه ويصارع بسببه جميع أوجه الجوع وسوء التغذية.

وتتسع بؤرة الخطر في البلد، نتيجة أزمة في استدامة وفرة المنتجات والحصول عليها، واستدامة المنفعة منها، وخاصة بعد تفاقم الوضع الاقتصادي في الفترة الأخيرة، وقد راكم الانفجار الهائل في مرفأ بيروت من الأزمة، إلى جانب تزايد أعداد الإصابات بفيروس كورونا.

ويعاني لبنان أزمات متتالية، تفاقمت مع بداية حركة اللجوء السوري إلى لبنان، وانهيار العملة الوطنية، وارتفاع التضخم، وبلوغ الفقر مستويات غير مسبوقة في لبنان، بعد أن أصبح يقاسي من مشاكل جذرية تهدد الأمن الغذائي

■ بالعطاء تزينت الأرض بالزراعة

آثار صحية واجتماعية واقتصادية للمشروع

وتتجسد الآثار الصحية للمشروع في إنتاج خضراوات طبيعية خالية من أي مكونات كيماوية، مما يزيد من فوائدها الصحية، وحماية الصحة العامة من خلال إنتاج غذاء طازج للأسر التي تعاني من ندرة هذه المواد، وعدم إمكانية الحصول عليها، بسبب ارتفاع سعرها مع انهيار قيمة العملة الوطنية.

كما يعنى المشروع بتحقيق الاكتفاء الغذائي العائلي للأسر التي تعاني من سوء التغذية والجوع لفترة معينة، بالإضافة إلى تحسين البيئة المحيطة، من خلال تقليل نسبة ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي العمل على خفض نسبة التلوث البيئي.

ومن الناحية الاجتماعية، يشيع المشروع ثقافة الغرس والزرع، وتنمية مهارات الأسر المستفيدة في آلية الزراعة بالطريقة الصحيحة، واستثمار المساحات الخضراء في زراعة محاصيل الخضراوات، وتحويل الزراعة إلى نشاط أسري.

وعلى المستوى الاقتصادي يخفف الأعباء المالية عن كواهل الأسر المحتاجة، من خلال تأمين جزء من الحاجات الغذائية

وحياة البشرية جمعاء، مما يستوجب اعتماد أساليب تكثيف الإنتاج الزراعي، على نحو مستدام لتلبية الطلب المتنامي على الغذاء، مع العمل على التخفيف من حدة الفقر وحماية الموارد الطبيعية.

ومع الارتفاع الجنوني لأسعار السلع الأساسية، وخصوصًا الغذائية منها، وارتفاع نسبة البطالة في لبنان، تعد الاستراتيجية الزراعية في لبنان 2020 – 2025 الأداة التنفيذية التي يستطيع قطاع الزراعة والأغذية من خلالها الإسهام في احتواء الصدمات الاقتصادية التي سببتها الأزمات المتعاقبة، وبالتالي العمل على تلبية الحاجة المحلية وتأمين الاكتفاء الذاتي للفئات المتضررة في هذه الظروف من خلال اللجوء إلى استصلاح بعض الحدائق المنزلية وزراعتها.

وتدعم الهيئة الخيرية هذه المشروعات في ضوء خطتها الاستراتيجية 2020-2024، الهادفة إلى تمكين أصحاب الحاجات، والعمل على توفير حياة نوعية وكريمة لهم، وتتقاطع الهيئة في رؤيتها الاستراتيجية مع الأهداف المستدامة للأمم المتحدة، وخاصة الهدف الأول «القضاء على الفقر بجميع أشكاله»، والثاني «القضاء التام على الجوع»، والثالث «الصحة الجيدة والرفاه»، والهدف السابع عشر «عقد الشراكات لتحقيق الأهداف».

■ شتلات جاهزة للتوزيع والزراعة

في 55 دولة بتكلفة تزيد على أكثر من 57 مليون دولار

مليونان ونصف المليون شخص يستفيدون من 6 آلاف مشروع خلال 2021م

حَفَل العام 2021م بالعديد من الإنجازات الخيرية، إذ نفذت الهيئة الخيرية خلاله أكثر من 6 آلاف مشروع اجتماعي وتعليمي وتنموي وثقافي وصحي وإيوائي وإنتاجي، لمصلحة أكثر من مليونين ونصف المليون شخص في 55 دولة، بتكلفة تزيد على اكثر من 17 مليون دينار أي ما يتجاوز 57 مليون دولار.

اجتماعيًا، بلغ عدد المشاريع 824 مشروعًا، نفذت في 41 دولة، وتنوعت بين: إفطار صائم، وأضاح، وكسوة شتاء، وتسديد إيجارات، وترميم منازلَ، وزكاة فطر، وكفالة ومساعدة أسر متعففة، ومشاريع إغاثية، وسلال غذائية، وإقامة دور أيتام.

■ مركز الحساوي الصحي التخصصي أحد المشاريع الصحية النوعية بالكويت

وفي المجال التعليمي، أنجزت الهيئة 299 مشروعًا، تمثلت في: بناء وتجهيز مدارس، ومنح تعليمية، وتسديد رسوم دراسية، وكفالة طلبة وأساتذة في 24 دولة.

أما المشاريع التنموية، فقد نفذت في 31 دولة، وبلغت 346 مشروعًا، وتنوعت بين مشاريع مياه ومزارع وتأهيل قوى بشرية وغيرها.

وفي فضاء الثقافة والدعوة، بلغت حصيلة المشاريع 368 مشروعًا، وقد أشاعت الثقافة الإسلامية الوسطية في 40 دولة، وشملت قائمة المشاريع: بناء مساجد ومراكز إسلامية، وتنظيم مؤتمرات علمية، وكفالة دعاة، ومشاريع قرآن كريم.

صحيًا، بلغ عدد المشاريع 57 مشروعًا كبناء المراكز الصحية وتجهيزها، وإجراء العمليات الجراحية، وكفالة المرضى والمعاقين، ودعم علاج المصابين بفيروس كورونا، واستفادت منها 10 دول.

وفي إطار برنامج التمويل الأصغر، تنوعت المشاريع الصغيرة بين ورش صناعية، وتربية مواش، ومحال تجارية، وبقالات وغيرها، وقد بلغت 4145 مشروعًا، ويجري تدوير رأسمال هذه المشاريع عند وفاء المستفيدين بالسداد.

■ معهد المعرفة صرح تعليمي لتدريس علوم الطاقة البديلة للطلبة السوريين

> **"الهيئة تتوجّه بالشكر والامتنان إلى كل متبرع جادت يده الكريمة بالعطاء والخير ونفسه العظيمة بالبذل والسخاء"**

ودشّنت الهيئة خلال العام المنصرم 9 مدن وقرى سكنية في دول سوريا وتشاد والنيجر واليمن، وهي من المشروعات النوعية المتكاملة التي صنعت حياة كريمة لـ 2387 أسرة، عبر إيوائهم في مسكن اقتصادي، يحفظ كرامتهم وخصوصياتهم، وشملت المدن والقرى عديد المرافق كالمساجد والآبار والمدارس والمستوصفات ومراكز التدريب المهني ومراكز تحفيظ القرآن الكريم والدكاكين الوقفية.

وبلغ منفذو تلك المشاريع 315 موظفًا و783 متطوعًا، ينتمون إلى 16 فريقًا تطوعيًا، و15 فرعًا في الكويت، و10 مكاتب خارجية، و52 جهة شريكة.

وتركز الهيئة الخيرية في مشاريعها على بناء الإنسان وتمكينه وفق استراتيجيتها2020- 2024م، التي ترمي إلى تمكينه تعليميًا وثقافيًا واقتصاديًا، وتحرص على ترسيخ النهوض الشامل بالأفراد والأسر الفقيرة، ليصبحوا قادرين على تغيير واقعهم من خلال برامج ومشاريع متنوعة، ما كانت لتتحقق إلا بمبادرات كريمة ودعم سخي من أهل الخير، الذين يسعون دومًا إلى دعم أنشطة الهيئة ومشاريعها.

وبدعم أهل الخير، نشرت الهيئة السعادة في قلوب أكثر من مليونين ونصف المليون شخص، ورسمت البهجة على وجوههم، متوجهة بالشكر والامتنان إلى كل متبرع ومحسن، جادت يده الكريمة بالعطاء والخير، ونفسه العظيمة بالبذل والسخاء، من أجل إسعاد الفقراء والمساكين والأيتام والأرامل وإيواء اللاجئين، وتعليم الطلبة، وتمكين المحتاجين.

رئيس الهيئة بحث مع البروفيسور زيكاي قضايا ثقافية وإنسانية

■ رئيس الهيئة مستقبلاً وفدًا ألبانيًا بحضور المطوع

بحث رئيس الهيئة الخيرية د. عبد الله المعتوق مع رئيس مجلس إدارة المعهد الكندي للتكنولوجيا، والمدير العام لمعهد التربية والتراث والسياحة في ألبانيا البروفيسور رامز مصطفى زيكاي، سبل التعاون المشترك في مجالات التنمية والتعليم والثقافة والعمل الإنساني، وذلك بحضور المدير العام بالإنابة عبدالرحمن المطوع.

وزيكاي كاتب ومؤلف لعديد الكتب في مجالات تاريخ الحضارة الإسلامية واللغة العربية والشعر، وهو صاحب باع كبير في تنمية الثقافة الإسلامية بعد الإطاحة بالنظام الشيوعي في شرق أوروبا.

وعمل خلال الفترة من 1993 - 1995م معلمًا في مدرسة تيرانا الإسلامية، وشغل منصب مدير مكتب المجلس الإسلامي لأوروبا الشرقية، وهو عضو مؤسس لجمعية المثقفين المسلمين الألبان، وقد حصل على درجة دكتوراه في علوم التاريخ عام 1997 من أكاديمية تيرانا للعلوم.

ويقدم البروفيسور زيكاي محاضرات في جامعات ومراكز بحثية عدة في المدن الثقافية الأوروبية الرئيسة، مثل: فيينا ونوفي بازار وسراييفو وغيرها، وعمل محاضرًا لمادة تاريخ الحضارة الإسلامية في البلقان بكلية الدراسات الإسلامية في بريشتينا - جمهورية كوسوفا، وهو عضو في عدد من المؤسسات المحلية والدولية، ومنها منظمة الإيسيسكو.

كما اضطلع بدور مهم في خدمة الحوار بين الأديان في منطقة البلقان من خلال إدارته المركز الألباني للفكر والحضارة الإسلامية خلال الفترة من 1996 - 2018م، والمركز يعد من المؤسسات البحثية والتنويرية الرائدة في المنطقة.

يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ أَقْبِلْ

■ بقلم: د. مطلق القراوي

أمين سر مجلس الإدارة

أسابيع قليلة تفصلنا عن بزوغ هلال شهر رمضان الفضيل، هذا الشهر الذي يتجلى فيه النداء العظيم مع أول ليلة من لياليه المباركة «يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ أَقْبِلْ وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ»، فهلا استعددنا لتفعيل هذا النداء في حياتنا، هذا النداء الذي يستنهض الهمم ويحفز العزائم للإقبال على جميع أوجه البر والخير، ومن صورها الإنفاق في سبيل الله ومساعدة الفقراء والمحتاجين الذين انقطعت بهم السبل، والتأسي برسولنا الكريم الذي «كَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ».

من مبشرات الخير والفضل في هذا الشهر المبارك، أن الله تعالى جعل صيامه لتحقيق التقوى قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾، والتقوى كما عرفها الصحابي الجليل علي بن أبي طالب رضي الله عنه هي «الخوف من الجليل والعمل بالتنزيل والاستعداد ليوم الرحيل».

لقد خصّ الرسول عليه أفضل الصلاة والتسليم هذا الشهر بالبركة وأداء فريضة الصيام فيه، وانفتاح أبواب السماء للمسلم لدعائه وعبادته وغلّ كل شيطان مريد يعمل على إغواء عباد الله، فذلك يعطي المسلم مجالًا كبيرًا للتفرغ لطاعة الله وتربية نفسه وروحه على الصلاح والتقوى، فهو في حرز من الله طوال هذا الشهر من كل شر وفتنة.

إن الاستعداد لرمضان أمر مطلوب، فكما يستعد الإنسان لعمل عظيم لابد للمسلم أن يستعد لرمضان، وذلك من خلال إعداد برنامج يحتوي على الصيام قبله في شعبان، وإخراج الزكاة والصدقات فيه، وقراءة القرآن أكثر من غيره كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قرأ القرآن على جبريل مرتين في رمضان، كما أن ترويض النفس وحجمها عن الذنوب مطلوب في رمضان سواء قولًا أو فعلًا، وإحياء أوقات هذا الشهر الفضيل بالذكر والدعاء، وصلة الأرحام والتواصل مع المسلمين.

شهر رمضان شهر كريم يساعدنا على تربية نفوسنا على الخير والعمل الصالح ويعيننا على طاعة الله كما يرتضيها ويقبلها، فهو برنامج إيماني نرجو فيه الأجر الجزيل من الجليل سبحانه، ونعلم أنفسنا طريق الحق وحق العبادة.

وفّقنا الله جميعًا لفعل الخيرات واغتنام الأجور ورفيع الدرجات.

دعمًا لاستقرار النازحين بمدينة صباح الأحمد الخيرية

افتتاح مدرسة الدارين لاحتضان 900 طالب وطالبة بشمال سوريا

بهدف دعم تعليم أبناء النازحين السوريين، افتتحت الهيئة الخيرية مدرسة الدارين الابتدائية والإعدادية بمدينة صباح الأحمد الخيرية في منطقة ريف إدلب شمالي سوريا لاحتضان 900 تلميذ وتلميذة على فترتين صباحية ومسائية، فيما يجرى العمل على استكمال مدرسة ثانوية لتسع عددًا مماثلًا، وذلك بالتعاون مع جمعية شام الخير الإنسانية.

■ مدرسة الدارين تفتح أبوابها لاستقبال طلبة المرحلتين الابتدائية والإعدادية

وقبل بضعة شهور أطلق فريق الدارين المتخصص في نشر أضواء العلم والمعرفة في المجتمعات الفقيرة مبادرة إنشاء مدارس الدارين في مدينة صباح الأحمد في ظل صعوبات عديدة تكتنف العملية التعليمية في الشمال السوري، وتتمثل في عدم وفرة الكتاب المدرسي والزي المدرسي والوسائل التعليمية، ونقص خدمات الإضاءة والتدفئة والمياه والأثاث بالمدارس، بالإضافة إلى بُعد المدارس عن التجمعات السكنية وعدم وفرة وسائل النقل والمواصلات، وسوء الطقس والتحديات الأمنية وتردي الأوضاع الاقتصادية لأولياء الأمور، واضطرار الأبناء للعمل لمساعدة أسرهم معيشيًا.

ووفق استراتيجية الهيئة 2020- 2024 م تبرز أهمية مشروع مدارس الدارين في توفير مقاعد دراسية لـ 1800 طالب وطالبة، والحد من أعداد الطلبة المتسربين من التعليم، ومساعدة الطلبة المهجَّرين على استكمال تعليمهم، وتوفير 120 فرصة عمل مباشرة للكادر التعليمي والإداري، و200 فرصة أخرى مؤقتة، وإتاحة بيئة تعليمية مهيأة لإتقان اللغة العربية، فضلًا عن الإسهام في تحقيق الاستقرار للعائلات المهجّرة من الداخل السوري.

■ ..وتحقق حلم أبناء النازحين السوريين

وانتظم الطلبة في المدرسة على فترتين صباحية لطلبة المرحلة الابتدائية، ومسائية لنظرائهم في المرحلة الاعدادية، وتبلغ مساحة قطعة الأرض المخصصة لبناء المدرسة 1700 م2، وتضم 17 فصلًا دراسيًا ومصلى ومكتبة ومختبرًا و3 مكاتب إدارية و12 دورة مياه، وفناء فسيح.

وتشير الدراسات إلى أن 66% من طلبة الثانوية العامة في ريف إدلب خارج أسوار المدرسة، وأن المدارس المتاحة تعاني فصولها كثافة طلابية عالية، ولا توجد بها الإمكانات والأدوات التوضيحية والتعليمية اللازمة، الأمر الذي يحول دون نجاح العملية التعليمية.

وتتألف المدرسة الثانوية التي يسعى فريق الدارين إلى إنشائها من 15 فصلًا دراسيًا و3 مكاتب إدارية، ومصلى و12 دورة مياه ومكتبة ومختبر وساحة واسعة، ومن المخطط أن يدرس الطلبة والطالبات فيها على فترتين صباحية ومسائية.

وبسبب تردي أوضاع التعليم في منطقة الشمال السوري، تتجلى متطلبات

■ طلبة مدرسة الدارين ينتظمون في طابور مدرسي

الواقع التعليمي في ضرورة تعزيز حاجات المتعلم إلى مواجهة آثار الأزمة السورية، عبر الافادة من التجارب الأممية وخصوصًا تجارب اليونسكو للتعليم في ظل الطوارئ والحرب والكوارث.

ويظل العمل على تأمين الكتب المدرسية للطلبة في جميع المراحل التعليمية مطلبًا أساسيًا، لما يشكله نقصها من تهديد لجدية العملية التعليمية، وما يحدث من تسرب في أوساط الطلبة.

وتتحدث الدراسات عن أهمية توفير منح دراسية تشجيعية خاصة بالتعليم ما قبل الجامعي، وتقديم معونات مالية للطلبة الذين يعانون أوضاعًا اقتصادية صعبة، مثل: أبناء ضحايا الأزمة والمصابين وأبناء المهجّرين، لا سيما أن العامل الاقتصادي واحد من أهم عوامل التسرب المدرسي.

ومن المهم كما يشير خبراء في التعليم السوري، تضمين العملية التعليمية في منطقة الشمال السوري برامج متنوعة تستهدف معالجة آثار الحرب الكارثية لكونها الأكثر خطرًا على شخصية الأطفال ومستقبلهم، وتشمل برامج الدعم النفسي والصحة النفسية وبرامج التكيف الاجتماعي.

هذا إلى جانب تحسين الأوضاع الاقتصادية للعاملين في الحقل التعليمي، والعمل على إقامة دورات تربوية للمعلمين والمدرسين في مجالات أصول التدريس ومهاراته وأدواته.

وتعد مدينة صباح الأحمد الخيرية واحدة من المشاريع النوعية التي دشنتها الهيئة الخيرية لإيواء النازحين السوريين في منطقة الشمال السوري، وتكفل لهم نوعًا من الخصوصية والكرامة الإنسانية والأمان عوضًا عن المخيمات العشوائية.

وتتكون المدينة من 1800 وحدة سكنية، والعديد من المرافق الصحية والتعليمية والخدمية، وكانت المرحلة الأولى من المدينة قد افتتحت في 22 أبريل الماضي، وتبرع خلالها سمو الأمير الرحل الشيخ صباح الأحمد طيب الله ثراه بـ 300 بيت، وكان هذا التبرع فاتحة خير وبركة على المشروع الذي قد يشهد قريبًا افتتاح المرحلة الرابعة وبقية مرافق المدينة

العمل الخيري.. الواقع والتحديات

العمل الخيري والإنساني ممارسة إنسانية راقية وحضارية ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بكل معاني الخير والعمل الصالح من لدن آدم عليه السلام، غير أن هذا العمل مع نبل مقاصده وفوائده الجمّة لم يسلم من العوائق والتحديات.

■ د. هاني البنا
رئيس مجلس إدارة المنتدى الإنساني العملي العالمي بريطانيا

في زماننا يشهد العمل الخيري العديد من العوائق والتحديات، لعل من أبرزها ما يسمى بالحرب على الإرهاب من دون تحديد لهذا المفهوم، ووضع العراقيل أمام تحويل الأموال إلى بعض الشعوب المنكوبة ومنها الشعب الأفغاني، هذا إلى جانب أننا نمسي ونصبح فنجد أن بعض الأسماء أو المؤسسات قد أدرجت على قوائم الارهاب من دون سابق إنذار أو توضيح.

وميدانيًا تتعاظم تداعيات حركات النزوح واللجوء في سوريا واليمن والصومال وجنوب السودان وجمهورية وسط أفريقيا، إلى جانب الاضطهاد المستمر لأقليات الإيجور والروهينغيا وكشمير.

ومن التحديات أيضًا عدم قناعة المانح العربي بالتدريب والتأهيل، وتهميش بعض المؤسسات الخيرية لدور المرأة والشباب في العمل الخيري.

لا بُدّ أن نؤمن بأن العمل الإنساني مهنة سامية لا تقل أهمية من حيث رسالتها ومقاصدها عن مهن عمال الإنقاذ ورجال الإسعاف والأطباء ورجال الأمن ورجالات الجيوش والإعلام وغيرهم.

العمل الإنساني ليس مجرد هبة أو انتفاضة أو فزعة، بل مهنة عظيمة لها ثوابتها وأدبياتها وأخلاقياتها، وإذا وقعت أي كارثة أو جائحة سواء من صنع الإنسان أو طبيعية، فإن مواجهة تداعياتها عمل له أصول وقواعد وثوابت.

ويثور في هذه الآونة تساؤل، ماذا بعد كورونا؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تدعونا إلى قراءة الوضع الجديد الذي خلّفته هذه الجائحة، فرقعة الفقر تتزايد، ومعدلات البطالة في ارتفاع، والتفكك الأسري أصبح ظاهرة خطيرة، والتشرد والنزوح من أخطر سمات هذه المرحلة، فضلا عما حدث من تغيرات سياسية واقتصادية وأمنية وغيرها، وإنتاج طرق ووسائل جديدة في التعليم والتواصل.

لكن، هل كورونا عمل مدبر أم حدث طبيعي؟ الاجابة عن هذا السؤال لا تعنينا الآن في شيء، وبافتراض أنه حدث مدبر، لا بُدّ أن يكون للعمل الخيري دور في مواجهة تداعياته ونمنع حدوثه مرة أخرى، كي لا نتوقف عند نظرية المؤامرة، لأن الوظيفة الأساسية والجوهرية للعمل الخيري هي حل المشكلات المجتمعية.

فخلاصة الأمر أن العمل الخيري رسالة وقيمة، مهنة وأداء، تفعيل وإنتاج، حب وعطاء، بذل وسخاء، مشاعر وحياء، عدل وإخاء، أخوة ووفاء وتمكين وإحياء للمجتمعات.

وينبغي علينا ألا نتوقف عن تأطير العمل الخيري ووضع فلسفات جديدة له نابعة من ثقافتنا وهويتنا، حتى لا تفرض علينا ثقافات أخرى غريبة على مجتمعاتنا، وحتى نتمكن من تحسين أدائنا وتطوير واقعنا ومواجهة تحدياتنا.

الكويت..نموذج يحتذى في البذل والعطاء

يتنامى الدور الإنساني لدولة الكويت عالميًا بفعل ما تقدمه للمجتمعات الفقيرة من مساعدات تنموية وإنسانية ضخمة، وهذا ما جعلها تتبوأ «مركزًا إنسانيًا عالميًا» وفق ما أعلنه الأمين العام السابق للأمم المتحدة في عام 2014، إثر تتويج سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رحمه الله قائدًا إنسانيًا، وذلك للأدوار المثالية التي اضطلعت بها في الاستجابة لاحتياجات المهجّرين السوريين.

بعد استقلالها في عام 1961، أنشأت الكويت صندوقًا للتنمية العربية، وهو ما عرف لاحقًا باسم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وحسب الإحصاءات المنشورة نجح الصندوق الكويتي في تقديم المساعدة لأكثر من 100 دولة في المنطقة العربية وخارجها، بما في ذلك آسيا وأفريقيا حتى عام 2009م.

وفي أعقاب الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في عام 2011، دفعت الأزمات الإنسانية المتصاعدة الكويت إلى استضافة ورئاسة أربعة مؤتمرات رفيعة المستوى من أجل دعم الوضع الإنساني في سوريا خلال السنوات المتتالية 2013 و 2014 و 2015، كما استضافت مؤتمرًا لإعادة إعمار شرق السودان، وآخر لدعم الوضع الإنساني في العراق، واتسم عطاء الكويت خلال هذه المؤتمرات الدولية المانحة بالعطاء غير المسبوق.

وفي السياق نفسه، استجابت المؤسسات الخيرية الكويتية الأهلية بفعالية للأزمات الإنسانية في المنطقة، وفي مقدمتها الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية (IICO)، وهي إحدى أقدم المنظمات الدولية في الكويت وأكثرها شهرة، حيث استضافت 6 مؤتمرات للمنظمات غير الحكومية لدعم منكوبي سوريا والسودان والعراق، ودشّنت العديد من القرى والمشاريع النوعية في سوريا واليمن والنيجر وإندونيسيا وباكستان وغيرها.

إن الإنسانية في الكويت ظاهرة بينة وثابتة ومتنامية يمكن تتبعها ورصدها عبر تاريخ البلاد، ويمكن تأكيد شواهدها من البيانات والمواد الإعلامية المنشورة، ومعبرًا عن سر هذا العطاء، يقول د. عبد الله المعتوق، رئيس مجلس إدارة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية (IICO) والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس: «إن حب العمل الخيري متجذر بعمق في الشعب الكويتي الذي ورث هذا التراث الإنساني عن أسلافه، الذين بنوا المدارس، وأنشأوا الأوقاف، وساعدوا الجيران الذين كانت عائلاتهم تسافر لفترات طويلة، واعتنوا بالفقراء، وأظهروا التضامن مع أصحاب الحاجة في أوقات المحن».

لقد أسهمت التنشئة الاجتماعية للكويتيين في تنمية روح العمل الإنساني والخيري وتوسيع نطاقها لدرجة أنها أصبحت المحور الأساس لسياستها الخارجية، وهو ما عبر عنه البروفيسور والأكاديمي عبد الرضا عسيري في كتابه «سياسة الكويت الخارجية».

■ لم تحدث أزمة إنسانية إلا ووقفت الكويت بجانب ضحاياها

وعلى الرغم من صغر حجم الكويت، فقد عززت حضورها الإنساني بفاعلية، وجعلت من الورقة الخيرية قوة ناعمة لاكتساب حلفائها وأصدقائها في المحافل الدولية، فضلًا عن كسب محبة الشعوب وتقديرها للكويت أميرًا وحكومة وشعبًا حيث لا تكاد تخلو رقعة في العالم من الآثار التنموية للعمل الخيري الكويتي.

■ بقلم: د. أيم. أي. مفضل
أكاديمي وباحث في مجال الدراسات الإنسانية

ولرموز العمل الخيري الكويتي حضور كبير في الفضاء الإنساني، ومن هؤلاء الراحل الدكتور عبد الرحمن السميط الذي قاد عملية إنسانية تنموية كبيرة في أفريقيا، والراحل يوسف الحجي الذي صال وجال في العديد من البلدان الفقيرة متفقدًا أوضاعها الإنسانية، ومدشنًا المشروع تلو المشروع، ويواصل د. المعتوق وغيره هذه المسيرة المضيئة بدعم من حكام الكويت الذين أظهروا حبًا استثنائيا للعمل الخيري، ووقفوا في العديد من الأزمات داعمين وداعين إلى الاستجابة الإنسانية وتعبئة الموارد من أجل الفئات الضعيفة.

الكويت ومؤسساتها الخيرية صاحبة تاريخ مشرّف في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية وتكريس موارد ضخمة لتحسين أوضاع اللاجئين والمشردين الضعفاء والنساء والأطفال، وهو ما تجلى بشكل واضح في العمل على احتواء تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19)، تلك الأزمة العالمية التي لا تزال تداعياتها الإنسانية مستمرة، وقد تابعنا جهود الكويت على هذا الصعيد.

بينما انشغل العديد من الدول بشؤونها الداخلية والبحث عن طرق للاستجابة للأزمة، جسدت الكويت نموذجًا يحتذى في العمل على إنقاذ الشعوب من المضاعفات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة، إذ قدمت 60 مليون دولار لفائدة خطة منظمة الصحة العالمية (WHO) للتأهب والاستجابة الاستراتيجية لـ «Covid-19»، هذا بالإضافة إلى ما قدمته من إمدادات طبية أساسية وسلال غذائية وغيرها من المعونات للمجتمعات الفقيرة.

هذه الجهود استلزمت مزيدًا من التعاون مع برامج الأمم المتحدة الرئيسة جنبًا إلى جنب مع مجموعة التنمية العالمية والعربية الأخرى للاستفادة من خطط الاستجابة لـ «COVID-19»، وفي هذا الصدد، لعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية دورًا رائدًا في تلبية احتياجات البلدان الأقل نموًا ونظيراتها النامية ذات الصلة بخطة الاستجابة لوباء «COVID-19».

وبذلك تظل الأعمال الخيرية الكويتية الممزوجة بالروح الإنسانية العالية نموذجًا مثاليًا يحتذى في البذل والعطاء، حتى أن الكويت لم يعد يأتِ ذكرها إلا مقرونًا بالعمل الخيري «كويت الخير والعطاء».

التي يُفترَض بالمتعلم والطالب إنجازها، يُطلَق عليها تسميات مختلفة كالواجبات والفروض، وما إلى ذلك.،وهي في كل الأحوال أمرٌ واجب ومفروض يجب إنجازه في الوقت المحدد.

وكلما تمّ الالتزام بهذا الوقت، سارت عملية التَّعلُّم على نحو أفضل، بفضل

التراكم، وبفعل التفاعل وفقًا لمبدأ التحول الكميّ إلى تحول نوعيّ، وارتقاء فكر المتعلِّم من البسيط إلى المركّب.

وكلما جرى هذا التراكم بسرعة أكبر، حصل التفاعل على نحو أفضل، شريطة ألّا يجري بطريقة الحفظ الغيبيّ والتلقين الببّغائيّ، بل بطريقة الهضم والتمثّل،آلية التعليم التي تعتمد على الحفظ والتلقين فقط، تهدر إمكانيات تنمية المهارات المختلفة، وتطوير طاقات الإبداع، لذلك يجب أن يخرج الطالب من نمطيّة التلقي المغلق إلى الآفاق الرحبة في العلم والمعرفة، وذلك لا يتأتّى إلّا عن طريق تدريب الطالب على تفعيل مهارات التفكير الإبداعيّ المتنوع لديه.

فالغاية القصوى والفضلى للتعليم هي تنمية مهارات التفكير والإبداع فيه، فعليه ينبغي تدريب الطلاب على التفكير والتحليل والاستنتاج، لكي تنمو لديهم مهارات التفكير الناقد المبدع.

ولئن كانت ثمَّة نصائح عملية تُسدى إلى طلّاب العلم، فإن النصيحة الأولى هي إنجاز الفروض والواجبات في وقتها المحدد، وعدم تأجيلها إلى وقت لاحق، بل يُستحسَن إنجازها في أقلّ من الوقت المحدد لها.

وللتفوق الدراسي أهمية بالغة فهو دعوة عبر القدوة، فأنت حين تتفوق دراسيًا بالحصول على أعلى التقديرات، وحين تبدع في مجالك الذي تخصصت فيه، فإنك ترفع نموذجًا إسلاميًا ناجحًا ليتابعه الناس، وهي دعوة عمليّة تغني عن كثير من الكلام، ولا يعني هذا الاكتفاء بذلك؛ إذ لا بدّ أن تشارك في بناء المجتمع ومساعدة الآخرين، فالشهادة الأكاديميّة وحدها لا تعبّر عن الشخصيّة بقدر ما يعبّر عنها اختبارٌ له مواصفات خاصة، وتجارب شخصيّة تكشف حقيقة المتعلّم وتسبر غوره.

ونشدّد في هذا السياق على أهمية إنقاذ الشباب، في مرحلة الدراسة، من براثن الفتن المعاصرة، والوقوع في أفخاخها، بإدخاله مجال العمل العامّ وتحميله همّ الأمة؛ فالعمل العام والتطوعيّ يحفظ الشباب الدارسين من الانجرار إلى مهاوي التعصب والتزمّت بأشكاله كافة، كالعنصريّة الدينيّة والمذهبيّة والعرقيّة واللُغويّة.

وأخيرًا ..على الشاب أن يحافظ على مسيرته العلميّة حفاظه على أخلاقه والتزامه بهويته ودينه، وعليه أيضًا أن يحفظ التوازن بين طلب العلم والعمل الميداني، أي أن يوازن بين الدرس الأكاديميّ، وأنشطة العمل العمومي، وأعمال الخير، ومتطلبات العائلة، وأن يوزع عليها أوقاته وجهوده، وينطبق الأمر كذلك على مَن أنهى دراسته الأكاديمية وانتقل إلى العمل المهنيّ.

بدعم من صندوق عبد الله المطوع

كفالة 10 طلاب سوريين في مشروع قرآني

■ حلقة قرآنية بأحد المساجد

في سياق جهودها المتواصلة لنشر الثقافة الإسلامية الوسطية، أقرت الهيئة الخيرية كفالة 10 طلاب من أبناء اللاجئين والنازحين السوريين مدة سنة، ضمن مشروع الماهر لتحفيظ القرآن الكريم بدعم من صندوق عبد الله العلي المطوع الخيري، وإشراف جمعية الوفاء للإغاثة والتنمية.

ويتوزع الطلاب اللاجئون من الجنسين على مناطق عنتاب، كلس، مرعش، نيزب، الإصلاحية، مرسين في تركيا، ومناطق إدلب وريفها، وحلب وريفها في سوريا.

ويهدف المشروع الذي يكفل 450 طالبًا ضمن 38 حلقة علمية إلى تحفيظ الطلبة القرآن الكريم بإتقان وضبط أحكامه تعلمًا وتلاوة، والنهوض بأخلاقهم، واستثمار طاقات المميزين، وحمايتهم من الجهل والتطرف والأفكار الشاذة.

كما تسعى مراكز المشروع إلى شغل أوقاف فراغ الطلاب بالعلم النافع والمفيد والمحافظة على هوية المجتمع وتدريس العلوم الشرعية من فقه وسيرة نبوية وعقيدة ونحو وتفسير.

ويسهم مشروع الماهر في تحسين المستوى المعيشي لنحو 50 معلمًا ومعلمة من الكادر التدريسي والإداري.

وتعد مراكز تحفيظ القرآن الكريم محضنًا تربويًا لتربية النشء على قيم الإسلام ومبادئه وآدابه، وتعتبر حلقات التحفيظ من أهم المؤسسات التعليمية وأقدمها في تكوين شخصية الطالب.

كما تُعد معاهد تحفيظ القرآن الكريم ومراكزه رافدًا مهمًا من روافد الحفاظ على هوية اللاجئين والنازحين السوريين وخاصة شريحة الشباب في ظل كثرة وسائل الإلهاء التي قد تصرفهم عن تحصيل العلم النافع، استرشادًا بالحديث الشريف «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة، والفراغ»، وقول ابن القيم رحمه الله: «النفس إن لم تشغلها بالحق شغلتك بالباطل».

مدارس الكويت الخيرية توفر بيئة تعليمية متكاملة

تجديد كفالة 2530 طالبًا سوريًا في لبنان

في سياق مبادرة «نبوغ» التي تهدف إلى توفير فرص تعليمية للفئات الأكثر حاجة، جددت الهيئة الخيرية كفالة 2530 طالبًا وطالبة من أبناء اللاجئين السوريين بمدارس الكويت الخيرية في لبنان، بالتعاون مع جمعية التميز الإنساني المشرفة على المدارس.

ويدرس هؤلاء الطلبة الأيتام بمراحل الروضة والابتدائية والمتوسطة في مدارس: كويت الحكمة الأولى، وكويت الفجر الأولى، وكويت الخير، وكويت العطاء، وكويت النور.

■ تلاميذ مدرسة كويت الحكمة في لبنان

وكان هؤلاء الطلبة قد لجأوا إلى لبنان فرارًا من جحيم الحرب التي حرمتهم من حقوق العيش الكريم والتعليم والأمن والأمان.

ودعمًا للتحصيل الدراسي، توفر المدارس الكويتية للطلبة بيئة تعليمية وتربوية متكاملة تمكنهم من ممارسة جميع أنشطتهم الصفية واللاصفية بشغف ومتعة، كما تقدم لهم جميع الاحتياجات الضرورية لمساعدتهم على التحصيل الدراسي.

■ طلبة مدارس الكويت الخيرية يحتفلون بالأعياد الوطنية الكويتية

وتهتم المدارس بالجوانب النفسية للأطفال في ضوء الظروف الصعبة التي مروا بها خلال فترة الحرب؛ حرصًا على عدم تأثيرها على مسيرتهم التعليمية والمستقبلية.

وتتحدث أدبيات هذه المدارس عن بناء جيل على أساس علمي وديني صحيح، وصقل وتنمية مواهب الطلبة وغرس روح العمل وتحمل المسؤولية، واحترام حقوق الغير ومعاني المواطنة الصالحة والقيم والأخلاق والمفاهيم الحسنة في نفوس الطالب.

كما تحرص المدارس على الحد من التسرب الدراسي ومكافحة ظاهرة تسول الأطفال والقضاء على العادات السيئة المكتسبة والحفاظ على الهوية الإسلامية العربية لدي الطالب، و دمج الطلبة السوريين في المجتمع اللبناني بشكل جيد وفعال، وحماية الأطفال من العمالة والاستغلال، واكتشاف وصقل وتنمية المواهب الطلابية، وتوفير فرص عمل للكفاءات التعليمية.

وتبلغ تكلفة كفالة الطالب الواحد نحو 65 دينارًا كويتيًا مدة عام دراسي كامل، شاملة جميع الاحتياجات الأساسية من زي مدرسي وقرطاسية ورسوم تسجيل وكتب.

وتتيح المدارس 156 فرصة عمل للمعلمين والمعلمات والإداريين من ذوي الخبرة والكفاءة الذين حرمتهم ظروف الحرب من العمل والحياة الكريمة وحولتهم إلى عاطلين عن العمل.

بناء الإنسان أولاً

■ بقلم: أنفال الكندري
ناشطة في العمل التطوعي

عاش الدكتور عبد الرحمن السميط رحمه الله من أجل ترسيخ رسالة إنسانية سامية قولًا وفعلًا، ألا وهي الاهتمام ببناء الإنسان قبل رعايته.

وفي سبيل ذلك جسّد الراحل الكبير تجربة إنسانية تنموية رائدة، جوهرها أن توفير الاحتياجات الأساسية لأصحاب الحاجة ليس كافيًا، ولن يفي بالغرض على المدى البعيد، والأفضل من سد احتياجاتهم الآنية هو توفير ما يغنيهم عن الوقوف في صفوف طلب المعونة بشكل مستدام، وتشهد فيافي القارة الأفريقية ونجوعها على نجاح هذه المسيرة المضيئة، وعلى أثر الراحل يحرص أبناؤه وتلامذته على مواصلة منهجه واستكمال مسيرته.

مقالتي لا تحتوي على لفتة جديدة أو تشير إلى ما نغفل عنه! ولكن أدعو إلى استلهام الدروس والعبر من رحلة الدكتور عبد الرحمن السميط، وعلينا أن نحسن بناء الإنسان في الكويت، بناءً علميًا وعمليًا، حتى يحصل على حقه في التعليم، ويجد عملًا يكفيه احتياجاته ويغنيه عن غيره، وبذلك يكون مستقلًا بذاته وقادرًا على الوقوف على قدميه دون انتظار مساعدة من أحد.

يبذل البعض جهدًا مشكورًا من خلال الجمعيات الخيرية والفرق التطوعية، ولكن ذلك لم يعد كافيًا، فنحن بحاجة إلى جهد مضاعف، كي ننتقل بالإنسان إلى حال أفضل، يليق بوطن يوصف ببلد الإنسانية، بلد تغيب عنه الأمية، وتمحى به نسبة الفقر والعوز، ويجد الإنسان كرامته من دون أن يضطر للسؤال عنها.

فالاهتمام الحقيقي والأول يجب أن يكون بالتعليم، يجب أن يحصل الجميع على حقهم في التعليم، ثم يكون واجبًا عليهم أن يطرقوا أبواب العمل لا الجمعيات الخيرية

بهدف تنمية مهارات الخريجين والشباب

تدشين مركز هاجر الملحم في غزة للتدريب

■ الصميط مشاركًا في أحد حفلات الخريجين بغزة

وافقت الهيئة الخيرية على تدشين مشروع بناء وتجهيز مركز هاجر عبد العزيز سعود الملحم بقطاع غزة للتدريب المهني والتقني، في إطار حرصها على تنمية المهارات العلمية للخريجين والشباب من الجنسين بالتعاون مع لجنة زكاة الدرج.

ويسعى المركز إلى تدريب وتأهيل 200 شخص كل 4 شهور؛ لتمكينهم من المنافسة في السوق المحلي، والحصول على فرصة عمل مناسبة، من خلال دورات مهنية في مجالات صيانة الجوال واللابتوب، وتجهيز وتركيب شبكات الكهرباء، وإعداد وتركيب أنظمة الطاقة البديلة، ودورات تنمية بشرية في حقول إدارة الذات والوقت، والتفكير الإبداعي، والقيادة والريادة، ودورات إدارية في التسويق الإلكتروني، وإدارة المشاريع الصغيرة، وإعداد الموازنات للمشاريع البسيطة وحساب التكاليف والأرباح.

كما يقدم المركز دورات تخصصية في مجالات الحاسوب، كالتصميم والمونتاج، وقيادة الحاسوب، وتصميم وبرمجة مواقع الحاسوب، ودورات أخرى حسب تقييم احتياجات السوق والمستفيدين.

ويمكِّن التدريب الخريجين من العمل والاندماج بالسوق المحلي الفلسطيني، والحصول على فرصة عمل مناسبة، توفر لهم ولعائلاتهم مصدر دخل، مما يقلل الاعتماد على المساعدات الخارجية، ويدفع عجلة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

ويعيش المجتمع الفلسطيني بصفة عام ة، وقطاع غزة بصفة خاصة، أوضاعًا معيشية صعبة بسبب العدوان الاسرائيلي المتكرر والحصار الجائر المفروض على القطاع منذ أكثر من 15 عامًا، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر في القطاع إلى أكثر من 75%، وإلى اعتماد أكثر من 80% من السكان على المعونات الخارجية.

وجاءت فكرة إنشاء المركز لاستيعاب هؤلاء الخريجين وتدريبهم وتهيئتهم للدخول إلى سوق العمل، حتى يصبحوا منتجين ومساهمين في بناء مجتمعهم، فضلًا عن تخفيف نسبة البطالة.

ويقدر عدد الخريجين في القطاع سنويًا بما يقارب 20 ألف خريج في تخصصات مختلفة، ومن أهمها التخصصات العلمية، وحسب تقرير الإحصاء المركزي تجاوزت نسبة البطالة بين أوساط الخريجين 60%، وتصل ببعض التخصصات إلى أكثر من 80% من إجمالي أعداد الخريجين السنوية.

تسليع العطاء!

■ بقلم د. سارة يحيى
باحثة في المركز العالمي
لدراسات العمل الخيري

العطاء الخيري في ثقافتنا الإسلامية عمل اجتماعي له أصوله وأخلاقياته وأهدافه السامية، غير أن فلسفته قد تختلف من مجتمع إلى آخر بحسب قيمه وثقافته وموارده، والعطاء لا يقتصر على التبرع بالمال والوقت لدعم الآخرين فقط، وإنما يمتد ليشمل مجالات أوسع، وصورًا عديدة.

الكاتبة الأميركية لوسي بيرنهولز أصدرت كتابًا مهمًا في عام 2021م تحت عنوان «كيف نقوم بالعطاء الآن؟»، ورصدت فيه أشكالًا عدة من العطاء الخيري، نقتطف منها ما يُعرف بـ«التسوق الهادف»، ويعني شراء منتجات ذات عائد اجتماعي وبيئي إيجابي، ذلك النمط من العمل الخيري أصبح شائعًا في الولايات المتحدة الأميركية، وآخذ في التطور والنمو المستمر، وهو ما يُطلق عليه أحيانًا عملية «تسليع العطاء».

ومن أبرز صور العطاء في هذا السياق إقدام شركة «آبل» على طرح بعض منتجاتها في 11 أبريل 2018 من أجهزة آيفون ذات اللون الأحمر (آيفون 8 وآيفون 8 بلاس)، ومنتجات أخرى ذات أغلفة حمراء في إطار حملة «برودكت ريد» ضمن شراكة مع منظمة خيرية، وحينئذ صرَّحت الشركة أن هذا الإجراء يأتي في إطار توجيه جزء من ريع مبيعات الهاتف إلى صندوق دولي يعنى بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.

تلك الحملة الخيرية سعت إلى إشراك القطاع الخاص في زيادة الوعي وجمع الأموال للمساعدة في القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية في ثماني دول أفريقية، هي: إسواتيني، وغانا، وكينيا، وليسوتو، ورواندا، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، وزامبيا، بيد أن الكاتبة لم تخف أن الهدف من تلك السلع المغلفة بالعطاء هو بيع أكبر عدد من المنتجات، في ظل استحسان الناس لها وإقبالهم عليها.

وهناك شكل آخر من أشكال العمل الخيري نوهت له الكاتبة، وهو مرتبط بظهور ثورة التكنولوجيا والاتصالات في العالم، التي منحت بُعدًا جديدًا للعطاء، فبات الأفراد يتبرعون بما يُعرف بـ «البيانات الرقمية» مثل: الصور الفوتوغرافية، والتسجيلات الصوتية، والبيانات الطبية، وبيانات الحمض النووي، إضافة إلى استخدام أدوات تكنولوجية حديثة مثل عملة «البيتكوين» لفائدة قضايا وأهداف خيرية، وأشارت الكاتبة إلى ضرورة أن يلازم ذلك الشكل من التبرع إعادة صياغة قواعد لاستخدام تلك البيانات في الأعمال الخيرية، والتأكد من حماية حقوق المتبرعين.

نستخلص من ذلك أن هناك أشكالًا متنوعة من حملات العطاء في بعض المجتمعات، وهي تستهدف قضايا إنسانية بعينها، وغالبًا ما تكون بالشراكة مع جهات أو منظمات دولية، ومرتبطة بسلع استهلاكية يومية، بل وتحاول إشراك القطاع الخاص، ولكن من المهم ألا نغفل أن تلك الأشكال تحتاج إلى أطر ضابطة وحاكمة تساعد على ضمان حقوق المتبرعين، وحماية بياناتهم، وعدم تحويل التبرعات إلى أرباح تجارية لمصلحة الشركات.

الشهر الفضيل.. دعوة للاستجابة إلى أنين ضحايا الأزمات الإنسانية

■ بقلم: د. عصام يوسف
رئيس الهيئة الشعبية العالمية لدعم فلسطين

لعل مقولة «اتسع الخرق على الراتق» تصلح لوصف حجم التفاوت بين الاحتياج الناجم عن استفحال الواقع الإنساني المتردي اليوم أمام مقدار الدافعية والمبادرة على مستوى القرار الدولي في لجم تداعيات الكوارث الإنسانية المتعددة والمتواصلة، بمختلف أشكالها ومسبباتها.

يستدعي الحديث حول هذا الموضوع استشعار القلوب والعقول اقتراب شهر رمضان، شهر الخيرات، تلك المناسبة التي تؤكد على معالجة الإسلام لأي شكل من أشكال التفاوت الطبقي المفرط الذي يصل حد إنتاج فئة أو طبقة جائعة في المجتمع، وبأن ليس لهذا الخلل اللاإنساني واللاأخلاقي أن يحدث في المجتمع الإسلامي المتكافل، لا سيما وأن الدين الإسلامي يقوم من خلال مبادئه الأولى بخلق التوازن الروحي عند المسلم، حيث يؤمن منذ البواكير بتعاليم دين يفيض سماحة لدرجة أنه يستنكر ويستهجن بل وينفي عن المؤمن صفة الإيمان إذا ما نام شبعان وجاره جائع، فضلًا عن جعله من إطعام الطعام وسيلة المسلم وخارطة طريق عليه تتبّع إحداثياتها بالعمل الحقيقي من أجل خير الآخرين، لتحقيق الغاية الأسمى المتمثلة في دخول الجنة.

وفي هذه السياقات، يؤدي الأفراد والمؤسسات على حد سواء أدوارهم المهمة والأساسية في تكوين شكل المجتمع المتكافل الذي يخلو من الجوع والفاقة، والاجتهاد بشتى الطرق للوصول إلى المحتاج أينما كان، والأخذ بيده حتى بلوغ بر الأمان، ووضعه على طريق كفايته، واستغنائه عن سؤال الآخرين، بغية حفظ كرامته، وهو ما يرسم ملامح المجتمع الإسلامي المنيع والقوي، من خلال تماسك وترابط أبنائه، كالبنيان المرصوص.

ويقع على المنظمات الإنسانية عبء إخلاصها بواجب القيام بالدور المنوط بها، والتي أُسست لأجله، حيث تجسّد من خلال ذلك حيوية العمل الإنساني الذي لا يمكن أن يخبو أو تنطفئ شعلته، فبتلاشيه تكون الشمعة الأخيرة التي تضيء للبشرية السوية دربها قد انطفأت، لذا فمؤسسات العمل الإنساني والخيري، ليس لها أن تستسلم أمام ضعف إمكانياتها ومواردها المالية، نتيجة تراخي وإحجام الداعمين، فغيابها بلا شك هو غياب لبقعة الضوء الأخيرة في حياة البشر.

وإذا ما نظرنا إلى واقعنا نظرة موضوعية، فإن المؤسسات الإنسانية الدولية والمحلية، على حد سواء، تقف اليوم أمام تحديات كبيرة، فرضتها رقعة الفقر والجوع والمرض والتشرد، الآخذة في الاتساع بسبب عوامل عدة، أبرزها استمرار جائحة «كورونا» في فرض وقائع جديدة على الأرض، تتلخص في صور البؤس والهلع الذي ضرب أطنابه في كل مكان، حيث أزهقت الجائحة ما أزهقته من أرواح، وتركت أسرًا بلا معيل، وأوصلت مئات الآلاف من الأسر إلى حدود الفاقة والعوز، بعدما رفعت من حجم البطالة إلى مستويات غير مسبوقة عالميًا.

تحديات أخرى تتمثل في الحروب، وأوضاع عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي التي تعيشها العديد من البلدان، حيث تبتلى منطقتنا العربية بالنصيب الأكبر منها، يضاف إلى ذلك الكوارث الطبيعية كالزلازل، وأخرى تتزايد نسبها كالأعاصير والفيضانات، والجفاف،وغيرها، بتزايد معدلات الاحتباس الحراري عامًا بعد آخر.

ولربما تحوز منطقتنا العربية، والعديد من الدول الإسلامية على بعض الخصوصية في هذا الإطار، من ناحية جمعها للتحديات سالفة الذكر كافة، واكتواء العديد منها بنيران الحروب وعدم الاستقرار، وتداعيات جائحة كورونا، إلى جانب تأثيرات التغير المناخي، لتضع هذه الظروف ملايين الأسر في مهب الريح، تواجه مصيرها، بالجوع والفقر والتشرد، والبحث عن مناطق آمنة يهربون إليها كلاجئين، حيث كان لكثير من قرارات الفرار ذاته كلفته الباهظة، ويتجلى ذلك في ركوب البحر الذي ابتلع أجساد الآلاف منهم، في سعيهم للوصول إلى الضفة الأخرى بحثًا عن الأمان المفترض.

> "فلسطين وسوريا واليمن وأفغانستان والروهينغيا.. مآسٍ مستفحلة ومضاعفات متراكمة وأوجاع متواصلة
>
> ■ ■ ■
>
> الإسلام ينفي عن المؤمن صفة الإيمان إذا ما نام شبعان وجاره جائع ويحث على المجتمع الإسلامي المتكافل والاقتصادي"

تلك الأهوال بمجمل ما خلفته وتخلفه من صدع داخلي لدى المنكوبين، وانكسار وألم داخل نفوس أبناء الأمتين العربية والإسلامية، لما وصلت إليه حال أشقائهم هنا وهناك، لا سيما وأن مشاهد المعاناة لا تفارق أذهانهم، وهم يستحضرون هذه العذابات، بينما يطوي الزمن الأيام بتسارع، لتحين لحظة استقبال الضيف العزيز على الأنفس، شهر رمضان، شهر الثواب المضاعف المقرون بأعمال البر والإحسان، والذي ترنو إليه روح المسلم كل عام، وتنتظره لتقدم ما تجود به النفس من خير وعطاء، أملًا في نيل ثوابه وجزائه من الخالق تبارك وتعالى.

ولشهر الخير فضائل لا تحصى، تلخص بحد ذاتها وصفة علاج لكل مجتمع يعاني سقم اختلال العدالة الاجتماعية، والتوزيع غير العادل للثروات والمقدرات المادية، فشهر رمضان يفتح باب الأجر المضاعف لكل أشكال البذل والعطاء،

كالصدقة والزكاة على سبيل المثال، ليصب ذلك في نهر التراحم والتعاون والتكافل، المتدفق بزخمه الأكبر والمبارك في الشهر الفضيل.

ويفصّل سبحانه وتعالى، في محكم تنزيله، أشكال ومعالم وقنوات ومجالات أعمال البر والخير والإحسان، إضافة لمستحقي العمل الخيري، ويبدو ذلك في الآية الكريمة واضحًا بما لا يحتمل اللبس، حيث يقول البارئ جل وعلا: (لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) (البقرة177)، كما يدعو في مواضع أخرى إلى المسارعة في عمل الخير والإحسان، وعدم تأخيره، في حث واضح تضمنته الآية الكريمة: (أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ) (المؤمنون61).

محنة أهل فلسطين

ولا بد لعطاءات المسلمين أن تعرف طريقها، خاصةً وأن أشكال البؤس والمعاناة ليست بخافية على أحد، ويمكن تناول بعضها في سياق سطورنا هذه، فالأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزال شعبها يعيش محنة الاحتلال، بكل ما يجره من مآس إنسانية تزداد تفاقمًا مع طول أمد هذا الاحتلال، فقطاع غزة لا يزال يعيش مأساة الحصار التي تضاعف من معاناة أبنائه، تضاف إلى ذلك الحروب والاعتداءات العسكرية المتكررة التي يشنها الاحتلال، وشملت بدمارها كل شيء من بشر وشجر وحجر.

مؤشرات الأرقام التي تحصي معاناة الغزيين ما زالت في تصاعد، حيث تشير إلى وصول الفقر والبطالة في غزة لمعدلات غير مسبوقة نتيجة الحصار الصهيوني الجائر، والحروب المتكررة، بحسب المؤشرات العالمية، حيث تفيد إحصائيات صادرة عن منظمات حقوقية، بأن هناك ما يزيد على 85% من سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر، كما أن معدلات البطالة وصلت إلى نحو 65%، فيما وصلت نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى نحو 71%، في وقت تزيد فيه جائحة «كورونا» من الأوضاع الإنسانية تعقيدًا.

ولا تقف عملية إحصاء معطيات ما خلفته المأساة الإنسانية عند هذا الحد، فالقطاع الصحي، وهو الأكثر تضررًا وتأثرًا بالحصار، وبالتالي الأكثر تأثيرًا على تردي الوضع الإنساني في غزة، تؤكد التقارير الصادرة عن مؤسساته أن «ارتفاع نسبة العجز في الأدوية وصل إلى نحو 52% مع بداية عام 2020، مقارنة بما يقارب 16% فقط خلال عام 2005»، لتخلص هذه التقارير إلى أن القطاع الصحي بات «عاجزًا عن تقديم العلاج والرعاية الصحية للغالبية العظمى من السكان، في الوقت الذي تصل فيه فترات الانتظار للخضوع للعديد من العمليات الجراحية إلى نحو 16 شهرًا، مقارنة بثلاثة أشهر فقط عام 2005».

وتتنوع أشكال الصعوبات التي يواجهها القطاع الصحي في غزة، بما لا يمكن حصره في هذه السطور، إلا أنه يمكننا الإشارة بشكل سريع لمزيد من المعلومات المتعلقة بآخر تطورات حالة التدهور التي يعانيها القطاع الذي بلغت نسبة المياه غير الصالحة للشرب فيه إلى نحو 97%، بينما تسبب عدوان 2021 إلى تدمير العديد من مرافق المياه، والصرف الصحي، ما تسبب في انخفاض إمدادات المياه المحلية للسكان بنسبة 50%.

وللضفة الغربية نصيبها من المعاناة الإنسانية بسبب الاحتلال، والتي اتخذت أشكالًا أخرى، حيث يعاني ما يزيد على 2,5 مليون فلسطيني، نتيجة عملية ممنهجة تمارسها سلطات الاحتلال من مصادرة الأرض، وتكثيف الحواجز الإسرائيلية لتقييد حركة التنقل وعزل المدن الفلسطينية بالجدار العازل، والتضييق على السكان الفلسطينيين بهدف طردهم، وتشجيعهم على الهجرة خارج فلسطين.

وتمارس دولة الاحتلال سياسات تهدف إلى إفقار الفلسطينيين في الضفة

> "شهر رمضان يفتح باب الأجر المضاعف لكل أشكال البذل والعطاء ويصب في نهر التراحم والتعاون والتكافل
>
> ■ ■ ■
>
> البحر ابتلع أجساد آلاف الساعين للوصول إلى ضفة أخرى بحثًا عن حياة أكثر أمنًا واستقرارًا بعد أن ضاقت بهم بلدانهم"

الغربية، كفصل القرى والمواطنين عن بعضهم البعض من خلال جدار الفصل العنصري، مما يعوق حركتهم وتجارتهم، كما أن نشره للآلاف من نقاط الحواجز العسكرية يعمل على عرقلة حركة المواطنين والإضرار بالعمال الفلسطينيين الذاهبين إلى أعمالهم بشكل يومي، إلى جانب تدهور الأوضاع الإنسانية للسكان، نتيجة عوامل عدة، منها ارتفاع تكلفة البناء بسبب رفع رسوم التراخيص التي قد تصل إلى 25 ألف دولار للمتر الواحد، وذلك بسبب سياسة الاحتلال المنهجة الرامية لإخلاء القدس من الفلسطينيين.

وفي مدينة القدس المحتلة تستمر دولة الاحتلال في مصادرة الأراضي، حيث صادرت خلال السنوات الماضية ما مساحته 35% من أراضي شرقي مدينة القدس لتطوير مستوطناتها، في حين لم يخصص إلا 13% من أراضي شرقي مدينة القدس للبناء الفلسطيني، كما يستمر الاحتلال في انتهاك حق المقدسات وخاصة المسجد الأقصى، وذلك بتكرار عمليات اقتحامه من جانب قوات الاحتلال والمستوطنين، وتحديد أعمار المصلين، واستمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى، ومنع الترميمات والإصلاحات في المسجد الأقصى وما حوله.

وتشهد عمليات هدم المنازل والمنشآت وتشريد السكان تصاعدًا كبيرًا، فقد بلغ عدد المنشآت التي هدمها الاحتلال خلال العام المنصرم 279 مبنى، منها 100 وحدة سكنية في حي وادي الحمص بالمدينة في أكبر عملية تشريد جماعي منذ احتلالها عام 1967، وطالت عملية التشريد 700 مواطن، كما أن قضايا طرد المقدسيين من منازلهم، كحي الشيخ جراح وبطن الهوى، لا تزال تشهد تفاعلًا، حيث تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي عمليات التضييق والانتهاك بحق الأسر المهددة بالطرد، والمقدر عددها بالمئات، وتستخدم سلطات الاحتلال سيف القضاء الذي تسلطه على رقاب المقدسيين بهدف تهجيرهم من منازلهم.

وفي بقاع من الأرض ليست ببعيدة يعيش اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات الشتات، أشكال المعاناة الخاصة بظروفهم وواقعهم المرير، وربما تستفحل هذه المعاناة، وتغرس أنيابها عميقًا في مخيمات اللجوء في لبنان، حيث تشهد منذ سنوات عدة أحوال اللاجئين المعيشية المتردية أصلًا تدهورًا سريعًا؛ نتيجة الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد، لتطول تفاصيل الحياة اليومية للاجئ الفلسطيني منذ بدايات الانهيار المتدحرج في العام 2019.

فقد كان تأثير الأزمة مضاعفًا على اللاجئين الفلسطينيين، إلى جانب أشقائهم من اللاجئين السوريين، بالمقارنة مع أشقائهم اللبنانيين، كونهم يعيشون حياةً «مؤجلة» منذ نكبتهم ولجوئهم إلى لبنان عام 1948، نتيجة السياسات المتبعة تجاههم، حيث بدأت القوانين في تشريع بؤس اللاجئين الفلسطينيين منذ قانون منعهم من مزاولة 70 مهنة مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي، إلى جانب قوانين أخرى كتلك التي تحرم اللاجئ من حق التملك، وقانون منع إدخال مواد البناء للمخيمات، إلى جانب القوانين التي تقيد حركة اللاجئين الفلسطينيين وتنقلهم داخل الأراضي اللبنانية.

ويمكن للأرقام أن تعطي صورة أكثر وضوحًا حول واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الذي وصل اليوم حد الجوع مع استفحال الأزمة، في حين تشير أرقام ما قبل الأزمة إلى أن 66% من الفلسطينيين يعانون الفقر المدقع، ويُقصد بالفقر المدقع من يعيشون دون عتبة الفقر، أي بأقل من 1,25 دولار يوميًا، بينما 56% من اللاجئين الفلسطينيين عاطلون عن العمل، ويعاني 63% من سوء التغذية، إلى جانب تدهور قطاعات أخرى كالصحة، حيث 95% من الفلسطينيين ليس لديهم تأمين صحي، فضلًا عن تردي أوضاع المساكن، ناهيك عن التعليم، حيث تشير التقارير إلى تعذر غالبية اللاجئين مواصلة تعليمهم الثانوي والجامعي بسبب الفقر.

وفي سوريا يتقاسم اللاجئون الفلسطينيون مع أشقائهم السوريين صنوف المعاناة، حيث النزوح والتشرد بحثًا عن الأمان، في مخيمات لا تقي برد الشتاء القارس ولا حرارة الصيف اللاهبة، وهو ما يؤكده خوف اللاجئين عند سماعهم أخبار الطقس التي تشير إلى قدوم العواصف الثلجية مع كل فصل شتاء، لا سيما وأن هذه العواصف تترك في ذاكرتهم بعد رحيلها مشاهد خيمهم المتهدمة، والتي ناءت عن حمل الثلوج، أو غرقها مع كامل أمتعتهم البسيطة، لتكون إيذانًا برحلة تشريد ونزوح أخرى حتى تنقشع سحابة العاصفة التي تخلّف وراءها المأساة التي تبقى مرارتها عالقة في ذاكرة ووجدان اللاجئين.

اللاجئون السوريون

ويتراوح حجم حدة الأزمة الإنسانية للاجئين السوريين بحسب جغرافيا وجودهم، وطريقة تعاطي حكومات الدول المستضيفة مع أوضاعهم، إضافة إلى مدى توفير المنظومة الدولية لموارد الاستجابة للخطط الإنسانية الخاصة بهم، لا سيما وأن أكثر من 4 ملايين لاجئ في شمالي غربي سوريا يعتمدون على المساعدات الغذائية المقدمة من منظمات الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد تؤكد الأمم المتحدة حاجة نحو 70% من السكان في شمالي شرقي البلاد إلى مساعدات عاجلة، ناهيك عن مواجهة مئات آلاف اللاجئين السوريين في لبنان الفقر والجوع والتضييق، وأشكال أخرى من المعاناة يعيشها الملايين من اللاجئين السوريين في دول مستضيفة كالأردن وتركيا والعراق ومصر.

ويشاطر اللاجئ الفلسطيني في العراق نظراءه اللاجئين المعاناة، حيث يعيش من تبقى منهم في البلاد ظروفًا معيشية قاسية، تعمقت أكثر وأكثر مع إصدار العديد من القوانين والإجراءات الجديدة للحكومة، كحرمانهم من البطاقة التموينية، إضافة لإحجام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تقديم منحة «بدل إيجار مسكن» كانت قد أقرتها لهم، لانتشالهم من الخيام، ما دفع باللاجئين مؤخرًا إلى توجيه نداءات لإغاثتهم من الأزمات المتعددة التي يواجهونها في ظل الظروف الصعبة، وتعدد موجات جائحة كورونا، وكثرة المصابين بالفيروس، وإعادة المساعدات التي كانت تقدم لهم، لا تقليصها وتأخيرها عن الأيتام والأرامل وكبار السن.

أنين النازحين اليمنيين

ولا تقلّ أزمات إنسانية أخرى شأنًا عما أسلفناه، بل إنها تحفر في أعماق بؤس الفقراء والمشردين الذين ما فتئنا نسمع أنينهم ومناشداتهم بتقديم يد العون والمساعدة، فالأشقاء في اليمن يعيشون حالة معاناة متقدمة، تتمثل في وصول الملايين منهم حافة المجاعة، إضافة لتداعيات تفشي وباء كورونا، في حين تتحدث منظمات الأمم المتحدة عن عدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه خطة الاستجابة الإنسانية التي لم يتجاوز حجم التمويل الذي جمعته أكثر من 25% من المقرر لها قبيل انقضاء العام الماضي، نتيجة تراجع مساعدات المانحين.

أزمة البؤس في أفغانستان

وفي أفغانستان أيضًا، تتعمق بشكل متسارع أزمة البؤس والجوع، وذلك مع معاناة نصف سكان البلاد من صعوبة في تأمين الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية، بينما تشير تقارير عن معطيات مفزعة حول اضطرار معيلين لأسر عن بيع أعضائهم، وآخرين عن بيع بناتهم لتوفير كفاف يومهم من الخبز في

> "المؤسسات الإنسانية تقف اليوم أمام تحديات كبيرة لاتساع رقعة الفقر والجوع والمرض والتشرد
>
> ■ ■ ■
>
> لنضع خططًا لتكثيف الجهود الإغاثية والتنموية أمام الأزمات الإنسانية لفداحة تداعياتها على ملايين البشر"

بلد وصلت معدلات الفقر فيه إلى 97%، وسط تحذيرات من منظمات أممية من انهيار قطاعات حيوية في البلاد، وعلى رأسها القطاع الصحي، والتداعيات الكارثية المباشرة على حياة السكان نتيجة ذلك.

أزمة اللاجئين الروهينغيا

وفي ركن ناءٍ من المعمورة، تستمر مضاعفات أزمة اللاجئين الروهينغيا في تدوين فصول أخرى من تاريخ المأساة الإنسانية المتواصلة، فحرب الإبادة الجماعية التي عانى جراءها شعب الروهينغيا في ميانمار، ثم الترحيل الجماعي لما يزيد على 800 ألف من الروهينغيا إلى بنغلاديش خلال العامين 2016 و2017، لم تشهد معها حدة الأزمة الإنسانية تراجعًا، في وقت تراجع فيه التناول الإعلامي لمأساة شعب مغلوب على أمره، فمئات الآلاف من اللاجئين لا يزالون يعانون شظف العيش، ويكافحون للحصول على أبسط متطلبات الحياة، وعلى رأسها المياه الصالحة للشرب في مخيمات اللجوء على الحدود البنغالية الميانمارية.

لا تكفي سطورنا لسرد أشكال المعاناة للفقراء واللاجئين المنتشرين هنا وهناك، وإنما قد تكون محاولة منا لتسليط بصيص من ضوء على جوانب مختلفة لمعاناة متنوعة، وإن كانت تتخذ شكلًا صارخًا لمآسٍ مستفحلة في تركها ألمًا وصدعًا في النفس، واتخاذ عدد منها شكل المأساة المزمنة، التي طال أمدها، لسنوات وربما لعقود، في ظل غياب إرادة دولية لحلها، نتيجة اختلاف توازنات القوى المتحكمة في ضبط إيقاع السياسة الدولية.

ويقتصر اهتمامنا في هذا المقام على لفت أنظار المنظمات والمؤسسات الإنسانية إلى ضرورة وضع المزيد من الخطط الهادفة لتكثيف جهودها الإغاثية والتنموية أمام الأزمات الإنسانية، لفداحة تداعياتها على ملايين البشر، ومضاعفة عملها قدر المستطاع، والسعي بشتى الطرق لملء الفراغ الذي تتركه دول وحكومات سجلت تراجعًا عن أداء دورها الإنساني المنوط بها، لسبب أو لآخر، في زمن تتزايد فيه الحاجات مع تزايد الأزمات، وتفشي الأوبئة والأمراض.

وفي صعيد آخر، ربما تكون كلماتنا هذه كتذكرة للمسلمين وهم يقفون على أعتاب شهر رمضان الفضيل، بإخوانهم المحتاجين للعون هنا وهناك، ولمساعدتهم في تحديد بوصلة عطائهم، لمستحقيها الأكثر احتياجًا، لعلنا نكون سببًا في محاولة استرشاد المسلم لتحديد قنوات عطائه وإحسانه، تحقيقًا لوجهتها الشرعية الصحيحة، ولبلوغ أعظم الأثر الإنساني، في التخفيف عن المكلومين، وجبر الخواطر، يوازي ذلك تعظيم ومضاعفة الأجر والثواب الذي يبتغيه ويسعى إليه كل مسلم في الشهر الفضيل.

سعيًا إلى تقديم خدمات صحية مميزة وشاملة لأهل القطاع

مناظير جراحية وتجهيز 5 عيادات لمستشفيي الكرامة والنجاح الجامعي في غزة

استشعارًا لمسؤوليتها الإنسانية تجاه أهل فلسطين، وافقت الهيئة الخيرية على دعم مشروعين صحيين كبيرين في قطاع غزة، الأول: توفير مناظير جراحية بهدف تحسين الخدمات التشخيصية بمستشفى الكرامة، والثاني: دعم مشروع تشطيب وتجهيز 5 عيادات طبية بقسم الكلى الصناعية بمستشفى النجاح الجامعي الوطني.

■ مستشفى النجاح الوطني

وتعنى المناظير الجراحية من نوع « لابروسكوب» المخصصة لقسم العمليات بإجراء جميع العمليات الجراحية الخاصة بالمنظار مثل المرارة، والزائدة الدودية وعمليات العقم، وجميع العمليات النسائية التشخيصية.

ويهدف المشروع إلى تقديم خدمة صحية مميزة وشاملة في مجال العيادات التشخيصية ورفع المستوى الصحي في قطاع غزة، والإسهام في التخفيف عن المرضى من خلال التشخيص السليم للمريض، وتكامل الخدمات الصحية بالمستشفى.

وأنشئ مستشفى الكرامة عام 2007م، ويقع في حي الكرامة في الجهة الغربية من محافظة شمال غزة، ويقدم خدماته الصحية لمنطقة سكنية واسعة، يبلغ تعداد سكانها ما يزيد على 300 ألف نسمة، وتبلغ مساحة المستشفى 600م2، ويتكون من طابقين، ويحتوي عددًا من الأقسام، ويقدم العديد من الخدمات الصحية ما بين خدمات الاستقبال والعمليات والأشعة والمختبرات، مرورًا بقسم الولادة وأقسام مبيت للرجال والنساء إلى العيادات التخصصية المختلفة، بما فيها وحدة المناظير، ويحتوي المستشفى على 43 سريرًا طبيًا، ويستفيد من خدماته ما يزيد على 5000 حالة شهريًا من جميع الأعمار ومن كلا الجنسين.

ويسهم المستشفى بدور فاعل في تقديم خدمات الطوارئ والإسعاف لأهل غزة، لاسيما في ظل العدوان الإسرائيلي، حيث إنه المستشفى الوحيد في المنطقة.

■ مستشفى الكرامة

وفي سياق متصل، وافقت الهيئة الخيرية على دعم مشروع تشطيب وتشغيل 5 عيادات طبية بقسم الكلى الصناعي الدموي بمستشفى النجاح الوطني، بهدف توفير الخدمات العلاجية لمرضى الفشل الكلوي، وزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفى في ظل تزايد الطلب على خدمة الغسيل الكلوي، ودعم قدرة الفئات المهمشة للوصول إلى العلاج المناسب بأقل جهد وتكلفة، فضلًا عن تحسين الكشف عن أمراض الكلى والحد من تطورها.

واتجهت الهيئة إلى دعم مثل هذه المشاريع الصحية في ظل إيقاف تحويل حالات الأمراض المزمنة إلى المستشفيات الإسرائيلية في التخصصات غير المتاحة بمستشفيات قطاع غزة والضفة الغربية، ومنها حالات الغسيل الكلوي، مما أدى إلى اتساع فجوة الحاجة للخدمات الطبية لمرضى الكلى.

وافتتح مستشفى النجاح عام 2014 لخدمة المرضى من محافظات الشمال وقطاع غزة وتشمل خدماته الصحية: علاج أمراض الكلى، والأورام، والقلب وجراحاته، والأمراض الباطنية، والجراحات العامة والتخصصية، وقسم الطوارئ.

وتتوزع خدمات المستشفى على أقسام المنامات بسعة 104 أسرة، بالإضافة الى 45 سريرًا في قسم الكلى يخدم المرضى على 4 ورديات يوميًا، و14 سريرًا للرعاية اليومية، و6 أسرة في قسم الطوارئ، ويستقبل المستشفى معظم المرضى المحولين من وزارة الصحة والخدمات العسكرية الطبية، بالإضافة إلى حاملي بطاقات التأمين الصحي.

مستمرون..

الكويت بجانبكم

KUWAIT IS BY YOUR SIDE

كويت ستاسي په خنګ کي

#فزعة_لأفغانستان

الحملة الشعبية لدعم الوضع الإنساني في أفغانستان

إشراف

وزارة الشؤون الاجتماعية
Ministry Of Social Affairs

وزارة الخارجية
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

As part of its endeavor to provide comprehensive and distinct healthcare services for the residents of the Gaza Strip,

Surgical Endoscopes and equipping of 5 clinics for Al-Karama Hospital and An-Najah University Hospital in Gaza

As part of its sense of humanitarian responsibility towards the people of Palestine, the International Islamic Charity Organization (IICO) has approved the support of two major healthcare projects in Gaza Strip. The first project is the provision of surgical endoscopes with the aim of enhancing the diagnostic services at Al-Karama Hospital, and the second project is to support the equipping and furnishing of 5 clinics in Artificial Kidney Department at An-Najah University Hospital.

It is worth noting that the surgical endoscopes, of "Laparoscope" type designated for operations department, are intended for conducting all surgical operations relative to endoscope such as gallbladder, vermiform appendix, infertility, as well as all diagnostic gynecological operations.

Furthermore, the project aims to provide comprehensive and distinct services in the field of diagnostic clinics, in addition to raising the healthcare level in Gaza Strip, as well as contributing to mitigating the suffering of patients through the sound and correct diagnosis of the patient, and integration of healthcare services in the hospital.

Al-Karama Hospital was established in 2007, and it is located in Al-Karama District in the western side of North Gaza Governorate. It also provides its healthcare services to a vast residential area with a population of over than 300 thousand people. The hospital's area is 600 square meters, and consists of two floors and includes a number of departments, and it provides many healthcare services including reception of emergencies, operations, radiology, and laboratories, as well as obstetrics department and resident departments for males and females. In addition to different specialized clinics, including endoscopy unit and the hospital includes 43 medical beds and provides its services to over than 5000 cases monthly of all ages and from both genders.

Moreover, the hospital plays an effective role in providing emergency and ambulance services to the people of Gaza, especially under the Israeli aggression, since it is the only hospital in the area.

In a continuous context, the IICO has approved the support of furnishing and operation of 5 medical clinics in the Artificial Kidney Department at An-Najah National Hospital, with the aim of providing medical treatment services for renal disease patients, increasing the hospital's capacity under the high demand on the hemodialysis service. As well as supporting the vulnerable categories to access the proper treatment with the least effort and cost, in addition to enhancing the detection of the kidney diseases and limiting its development.

Furthermore, the Organization has supported these healthcare projects under the suspension of transferring the chronic diseases cases to the Israeli hospitals respecting the specialties that are unavailable in the hospitals of Gaza Strip and Western Bank, including the hemodialysis cases, which in turn led to a broadened gap respecting the need to medical services for the kidney diseases patients.

It is worth noting that An-Najah Hospital was opened in 2014 for the service of patients residing in the north governorates and Gaza Strip, as its medical services include kidney diseases, oncology, cardiology and its surgeries, internal medicine, general and specialized surgeries, and emergency department.

In addition, the hospital services are distributed to the resident departments with a capacity of 104 beds, as well as 45 beds in the kidney department that serve patients in 4 shifts daily, 14 beds for daily healthcare, and 6 beds in emergency department. Moreover, the hospital receives most patients who are transferred from the Ministry of Health, the medical military services, as well as holders of medical insurance cards.

The report indicates that over than 1% of world population are emigrants and grinding poverty rates are in increase. While women and girls more than others suffer from crises. Inequality between genders and hazards of protection also increases. Starvation is still a terrifying ghost that threatens 45 million persons in 43 countries.

Bader Al-Sumait, Director General of the IICO, noted in his speech addressed on behalf of him by the Vice- Director General, Abdulrahman Al Mutawa, looked forward that this workshop could help maximize the benefit from world philanthropic charity report of 2022, from the point of view of international and national humanitarian entities. And in a manner that serves the strategic plans and widening the scope of its impact, in a practical method and future vision depending on the report of humanitarian facts and analysis of world humanitarian needs.

He also expressed his hope that this workshop could contribute to expanding Kuwait human charity and providing methods for developing plans of relief and he described the report as important and qualitative. As he stressed also the importance of this workshop and its fruitful purposes in participation of elite activists of humanitarian charity work.

For his part, the Director of the United Nations for coordination of humanitarian affairs in the Middle East and North Africa, Mohamed Zaid Khater, said that the years of conflict in this region has caused humanitarian repercussions in MENA region. Moreover, the effects of corona virus in the Middle East and North Africa restrict the ability of vulnerable people to adapt and meet their human basic needs. In addition, five countries (Syria, Yemen, Iraq, Libya, and the Palestinian occupied land) witnessed increase of human needs over the recent years. While the Lebanon's crisis in the last year has increased humanitarian needs affected by the most vulnerable categories including children, aged people, emigrants and refugees.

The workshop addressed the world philanthropic charity report of 2022 concerning the changing human circumstances and its dimensions. As well as how the humanitarian response will look like and its impact in 2022 and beyond. The speakers also discussed the learnt lessons from 2021, as well as how we can inspire to influence the way of thinking, and develop strategies in the humanitarian work field.

The workshop included speeches by the Chairman of Sheik Abdullah Al Nory Charitable Organization, the Chairman of Relief Committee of Kuwait Relief Organization, Jamal Al Nory. In addition to the researcher at the IICO, Dr. Sarah Yehia, Director of High Commission for Refugee Affairs in the State of Kuwait Nesrin Rabeean, Director of Crises Management at Kuwaiti Red Crescent, Youssef Almearag, Director of Legal Affairs and Voluntary Work and Youth in the same entity. As well as Dr. Mosaed Al Enzy, Professor of Charity Studies in Indiana University, and Director of Islamic Charity Initiative, Dr. Shareq Sadeky.

It is noted that the IICO keeps firm relations with the United Nations' Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), which has been established for many years and manifested in holding series of events, meetings and international conferences including conferences of partnership and information exchange for better humanitarian action and "One Humanity against Hunger" initiative.

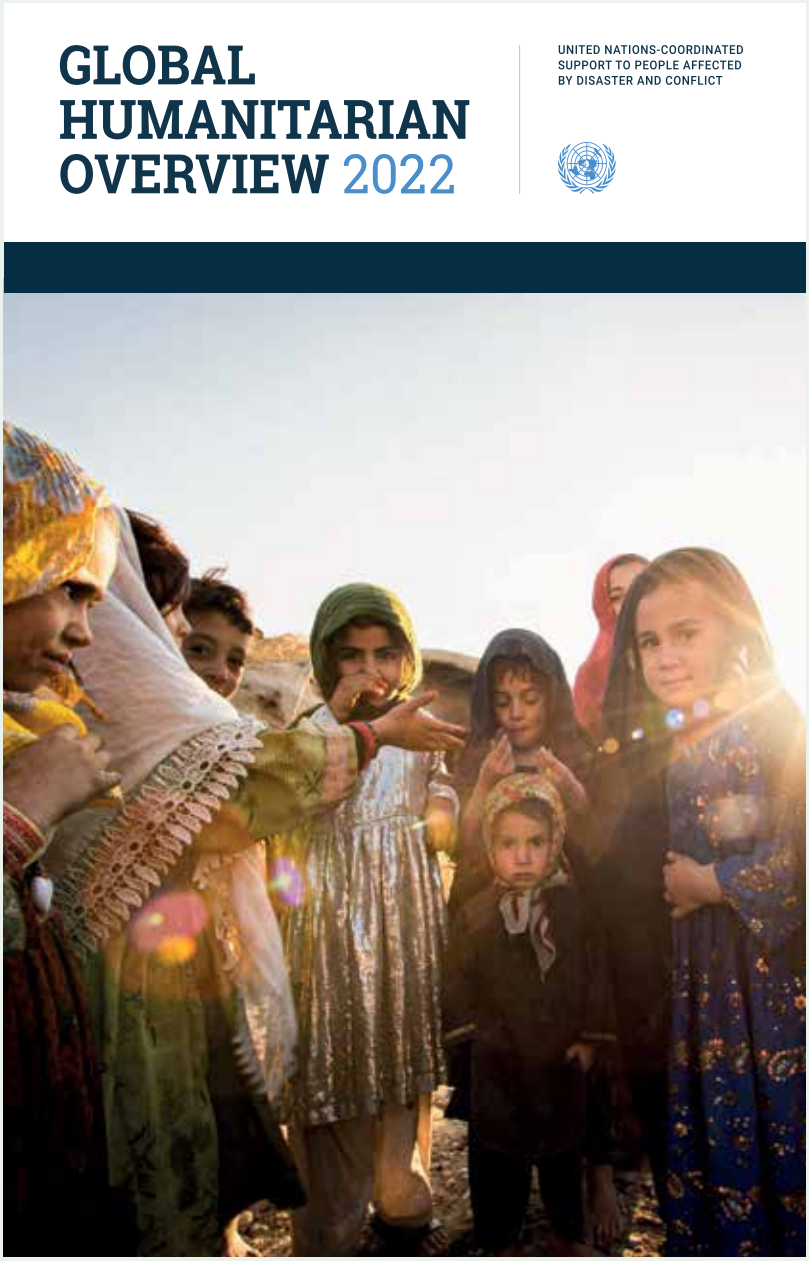

In light of world Philanthropic Charity Report of 2022

The IICO and international and national organizations discuss dimensions of variable human circumstances

With the continuously increasing human needs all over the world, and the United Nations and its partners' keenness on making annual evaluation of methods reducing problems suffered by victims of crises and humanitarian plan of 2022, the International Islamic Charity Organization (IICO) has recently conducted an online workshop via application of (ZOOM) about the report of world philanthropic charity report of 2022, in co-operation with the United Nations office for human affairs coordinati on, and in participation of Kuwait Society for Relief, Kuwait Red Crescent Society, the High Commission of United Nations, World Food Program and the International Organization for Migration.

The workshop reviewed world philanthropic charity report of 2022 published in December 2021, and noted that 274 million people are in need to help and contingent protection all over the world with an increase of 17% compared to the time of launching world philanthropic charity report in the last year. The world philanthropic charity report estimates that there is need to 41 billion US dollars to meet relief requirements and services of protection required for about 183 million people urgently in need to help and those covered by plans of relief.

" 274 million people are in need to help and contingent protection all over the world.

■ ■ ■

T41 billion US dollars needed to meet relief requirements and services of protection required to 183 million people.

■ ■ ■

Starvation is still representing a frightening ghost that threatens 45 million person in 43 countries and rates of poverty increase."

The list of empowerment projects included granting the ownership of sewing and embroidery machines along with their accessories, raising sheep, goats and dairy cows, fruits and vegetables stores, providing tools and materials for the manufacture of incense and perfumes, mobile phone maintenance tools stores, tools for making accessories and handicrafts, and apiaries for raising honey bees. all of these projects aim at meeting the basic needs for orphans and their families, and transferring them from being in need to individuals that have work and can product.

The breadwinners of the beneficiary families are attending intensive courses in the field of the specialized project so that they can obtain the professional and administrative skills needed for the continuation and development of the project, before they own the projects. By attending these courses, they can obtain the professions through which they can enter the labor market with efficiency and competence.

The objectives of the Charity Organization intersect with the Humanitarian Access Association by launching economic empowerment projects of paramount importance, great benefit and feasible return for individuals. In this regard, the type of projects suitable for individuals is taken into account.

The good selection of the beneficiaries of these projects, according to the specified criteria, has a prominent role in the success and continuity of these projects, and their contribution to achieving self-sufficiency for orphans and their families through the provision of income-generating projects that provide a more stable and dignified life.

The Charity Organization is keen to launch development projects that have a sustainable impact for orphans and poor families in Yemen in many fields, based on its strategic vision aiming at economic empowerment for those in need, and contributing to providing job opportunities and a source of income for families benefiting from the projects' products.

These income-generating development projects contribute to the development of Yemeni society, improving livelihoods, and transforming families from the stage of need to the stage of production. The projects implement a set of rehabilitation and training courses for the beneficiaries, and provide them with professional skills to continue and develop the project.

These projects also contribute to empowering orphan families and the poorest families, and work to achieve self-sufficiency and basic life requirements for beneficiary families, alleviate their suffering, involve orphans and their families in work and production, transform families from consumers to producers, combat unemployment and poverty in Yemeni society, improve the educational level and provide livelihood requirements.

The Charity Organization has partnership relations with a number of Yemeni charities active in the humanitarian field. These associations have been monitoring the needs of vulnerable groups and formulating them in feasibility studies, and submitting them to the Charity Organization to provide the necessary support after its evaluation and ensuring its consistency with the strategic vision of the Organization.

According to daily data and reports, the living and humanitarian situation in Yemen is described as catastrophic. This catastrophic situation has made it difficult for poor families of orphans to obtain many of their basic requirements. Therefore, the Organization seeks to help these families face the difficulties and vicissitudes of life and alleviate their suffering.

Referring to the accelerating deterioration in the humanitarian situation in Yemen, the United Nations announced that the humanitarian situation is "becoming rapidly impaired" with nearly 21 million people in need of humanitarian assistance and protection, estimated at more than 66% of the total population.

Among those in need, there are more than 16 million men, women and children suffer from starvation, tens of thousands live in famine-like conditions, and five million are one step away from starvation.

Yemen is witnessing the worst humanitarian crisis due to the ongoing war. The scarcity of resources is leading to the inability of relief agencies to meet the necessary needs and save lives.

For the purpose of meeting their living conditions and transform them from consuming families to productive ones

122 economic projects for the benefit of Yemeni orphans and their families

The Charity Organization continued to provide economic support to the poorest and needy Yemeni families, by launching economic empowerment projects that generate a stable income for them. The Charity Organization managed to implement 62 new projects for orphan families in the regions of Taiz, Amanat Al Asimah, Hadhramout, Ma'rib and Ibb, bringing the number of the empowerment projects recently implemented by the Charity Organization to 122 economic projects for the benefit of orphans and their families, with the aim of contributing to the development of the capabilities of people with limited income, providing them with job opportunities, and improving their quality of life. These projects were implemented in partnership with the Humanitarian Access Association.

" The breadwinners of the beneficiary families are attending intensive courses in the field of the specialized project

■ ■ ■

The Charity Organization is keen to launch development projects with a sustainable impact for beneficiaries "

cial needs, women-dependent families, workers who lose their jobs and farmers who have stumbling projects.

The project study monitors some painful human phenomena. One fourth of the poor Lebanese families reduced their daily meals from three meals to two, and four out of ten Syrian families reduced their daily meals from three meals to two. In addition, 38% of Palestinian families complain from lack of medium food security and 24% of them suffer from lack of severe food security.

Accordingly, this project is very important because it is concerned with promoting home cultivation culture amongst needed families and ensuring sustainable healthy, nutritional product, and supporting them to meet self-sufficiency of family food, and adopt the culture of agricultural production.

Pursuant to this project study, poverty in Lebanon is no longer sheer numbers now, but it has become a tangible fact causing people of Lebanon fight and suffer from all kinds of hunger and lack of food.

Danger in Lebanon is maximized due to crisis of lack or reaching products, especially, after the economic status has become worse at the recent time. Terrifying explosion of (Beirut), the Lebanese capital's port has multiplied the crisis in addition to the increased number of those infected by Corona virus.

Having endured massive problems threatening national security and people as a whole, Lebanon suffers from successive crises, national currency decline, high inflation, unpreceded poverty in Lebanon. Therefore, methods help intensify sustainable agricultural production shall be adopted to meet the increasing need

Healthy, Social and Economic Effects of the Project

Healthy effects of the project are represented in producing natural free –chemicals vegetables; accordingly, these products are healthy and protecting public health through producing natural fresh food for families suffering lack of these nutritional foods due to high price in addition to national currency decline.

The project is also keen on meeting self-sufficiency for families suffering lack of these nutritional foods for a certain period. In addition to improving surroundings through reducing ratio of carbon dioxide resulting in lessening environmental pollution.

Social effects of the project are represented in promoting culture of cultivation, planting, and developing skills of beneficiary families for using agricultural machines and investing green areas for cultivating vegetables and making family practice agriculture.

In terms of economic effects, the project relieves financial burdens suffered by families in need by securing part of food needs

to food in addition to reducing severe poverty and protecting natural resources.

Having hysterically raised prices, the key commodities especially, foods, and ratio of unemployment in Lebanon, agricultural strategy of 2020-2025 is an important executive tool under which agricultural and food sector can contribute to reducing economic problems caused by successive crises. Accordingly, it can meet national need and ensure self-sufficiency for affected people under these circumstances by reclamation of some home gardens for cultivation.

The Organization supports these projects in light of its strategic plan of 2020-2024 aiming to enabling those in need to make good and qualitative live available for them. The Organization's strategic views correspond to sustainable aims of the United Nations, especially, the first aim: "Ending all kinds of poverty and the second aim: To end hunger entirely and the third aim: good health and welfare and the seventeenth aim: making partnerships to achieve the desired aims."

Seeking to empower 5% of the most successful targeted categories

"Just Plant it", is a prvoject that seeks to promote food security for 400 Lebanese, Palestinian and Syrian families.

Inspired by Honorable Prophetic Hadith: "If anyone amongst you hold a sprout while the Day of Resurrection morning occurs, he shall plant it; if he can." The Organization executed, Just Plant it project, in favor of 400 Lebanese, Palestinian and Syrian families, whose total number is 1,600 people. The Organization provides seeds, sprouts, agricultural equipment and requirement of care about small fields. In addition to training those people to work on agricultural machines. The project reduces starvation and provides sustainable food for the least fortunate families who own small plots of land, and the most affected people owing to the economic crisis that overspread in Lebanon. This project is executed in cooperation and partnership with GEEL Organization for Sustainable Development. Being very significant, this project works for securing food for the least fortunate families and developing change in kind. Consequently, this project converse their case of dependence on others to ability to provide their food by themselves. It is a project aiming to food security for 400 families owning small agricultural plots of land.

The first stage of this project includes provision of a scientific training course for beneficiaries aiming to teach them how to plant, and provide them with detailed methods of taking care about agriculture.

At the second stage of this project, those families are provided with 30,000 (thirty thousand sprouts, and 8,000 (eight thousand) gram of seeds including green cabbage, cauliflower, red cabbage, lettuce, parsley and radish, in addition to the supply of required agricultural equipment for each family.

The project includes evaluation as planned in order that it can pass from the stage of self-sufficiency for some families to the stage of enabling 5% of beneficiaries who proved their success in executing this project and are desirous and able to produce and sell. This will take place by providing agricultural requirements, which improve their production quality.

" The project reduces starvation and secures sustainable food for the least fortunate families who own small plots of agricultural land

■ ■ ■

Poverty is no longer sheer numbers now, but it has become a tangible fact. The Organization is keen on empowering people in need"

Those of small plots of agricultural land realize that they who work for subsistence in order that they secure their food as the most affected people owing to economic crisis rated as the worst crisis in the modern time. In addition to the least fortunate families who own small plots of agricultural land to motivate them to cultivate to secure daily food through home agriculture as a preliminary step toward self-sufficiency. The project targets the weak and vulnerable categories of destitute families, emigrant families, orphans, widows and aged people, those people of spe-

According to the statement, the judiciary described the allegations published against the Organization as "going beyond the limits of permissible criticism and freedom of the press and writing on websites in directing constructive criticism that seeks to achieve the public interest. This is based on the ground that the expressions included facts of defamation and insult, that implied the meaning of abuses, financial violations, and suspicions of corruption in project management, shell operations, circumvention of laws, and theft of donation funds. These accusations were publicly published by the Defendant on social media. Many people who follow the Defendant's account, which is managed and supervised by the Defendant, have become acquainted with these accusations."

Beyond a reasonable doubt, these rulings refuted all the suspicions and false statements raised by the offenders by means of publishing over a long period of time to defame the reputation of the Charity Organization. The Defendants repeated the accusations from time to time, thinking that they were beyond legal accountability. The rulings were as follows:

The ruling of the Court of Cassation in Case No. 646/2020, fining one of the offenders one hundred and fifty Kuwaiti dinars.

The ruling of the Court of Appeal under No. 1536, 1559/, obligating one of the offenders to provide a financial bail of five hundred Kuwaiti dinars, provided that this offender submits an undertaking to adheres to good behavior for a period of one year.

3- The ruling of the Court of Appeals under No. 1552 and 1538/2021, imprisoning the Defendant for three months with labour for the accusation thereagainst, and obligating the same to pay a financial bail of one thousand dinars to stop the enforcement, and to pay the Organization 2,000 Kuwaiti dinars abeing s final compensation for moral damage.

4- The ruling of the Court of Appeal in Case No. 4036/2021, fining the Defendant three thousand Kuwaiti dinars and referring the civil case to the competent civil court.

5- The ruling of the Court of First Instance in Civil Case No. 5456/2021, obligating the Defendant to pay five thousand Kuwaiti dinars to the Organization being compensation.

6- The ruling of the Court of First Instance in Case No. 1612/2020, fining one of the offenders three thousand dinars, and referring the civil case to the competent civil department.

It is crystal clear that the Defendants failed to present to the court, of all degrees of litigation, any presumptions or evidence of the validity of their allegations and baseless statements, which reached the level of crudeness and immorality in the litigation.

The Charity Organization believes that these rulings are proof of the soundness of its position, the base of the truth, and a lesson for anyone who is tempted to misuse the right of publication and expression and to promote false allegations and statements about charitable work.

While the Charity Organization is satisfied with these rulings rendered in its favor, it reassures its esteemed donors and all stakeholders that it is proceeding in its humanitarian path in an impartial and transparent manner. It also reassures its adherence to its Article of Association issued by an Emiri decree, in providing its humanitarian, development and relief services to people in need in more than 80 countries without discrimination.

The Charity Organization also confirms that it practices its administrative, operational and field activities in accordance with a clear and disciplined institutional and professional vision with

" The rulings refuted all the suspicions and false allegations published that aimed at defaming the reputation of the Charity Organization

■ ■ ■

The Defendants failed to present to the court, of all degrees of litigation, any evidence of the validity of their allegations and slanders

■ ■ ■

The Organization will not hesitate to take legal actions against those who try to harm its entity and harm charitable work

■ ■ ■

The Organization will not tolerate whoever is negligent and whoever is proved to commit any transgression or breach of its work "

procedures and policies that ensure that donors' funds reach their beneficiaries. It also confirms that the charitable and humanitarian projects are approved through systematic mechanisms and channels of study, auditing, implementation, follow-up and legal monitoring.

The Organization calls upon all media and social platforms to adhere to accuracy and credibility in transmitting information, stressing that it will not hesitate to take legal actions against those who try to harm its entity, and to combat any allegations that would defame the reputation of charitable work.

The Organization will not tolerate whoever is negligent and whoever is proved to commit any transgression or breach of its work that would expose the donors' funds and the rights of the beneficiaries to damage or neglect. God grants success,

Some detractors had launched a media campaign on social media to instigate against the Organization and its leadership. Attempts to explain and clarify failed to dissuade them from this suspicious path. Therefre, the Organization brought complaints before the courts against those involved in spreading these false statements about charitable work.

With the support of philanthropists, the Organization seeks to implement its strategic plan of 2020-2024 aiming at empowering people educationally, culturally and economically, to be able to change and make a positive impact in their society, by means of educational, rehabilitation and development programs and effective strategic partnerships.

The Organization has close partnership relations with many local and international Charity Organizations, and state ministries and agencies concerned with charitable work and its humanitarian activities whithin the state and abroad.

The Kuwaiti judiciary condemned the offenders to imprisonment and a fine and asserted that the offenders deliberately defamed the Charity Organization's leadership

The Kuwaiti judiciary rules in favour of the Charity Organization with six rulings confirming the integrity of its situation

The Charity Organization announced that six court rulings condemning some offenders of charitable work to imprisonment and a fine are rendered. These rulings explained that these offenders led a malicious electronic campaign with the intent of defaming the Organization and offending its leadership since 2018 without any reason or evidence for their allegations.

The Organization stated in a press statement that the Defendants failed to present to the court, of all degrees of litigation, any presumptions or evidence of the validity of their allegations, which reached the level of crudeness and immorality in the litigation.

According to the statement, the judiciary described the allegations published against the Organization as "going beyond the limits of permissible criticism and freedom of the press and writing on websites in directing constructive criticism that seeks to achieve the public interest. This is based on the ground that the expressions included facts of defamation and insult." The following is the text of the Organization's statement regarding the Kuwaiti judiciary's conviction of offenders to charitable work:

Allaah says: (But indeed if any do Help and defend themselves After a wrong (done) To them, against such There is no cause Of blame. The blame is only Against those who oppress Men with wrong-doing And insolently transgress Beyond bounds through the land, Defying right and justice : For such there will be A Penalty grievous.): [Shūra:41-42]

Thanks to God Almighty and His success, a set of rulings were recently rendered by the Kuwaiti judiciary, which rendered in favour of the Charity Organization and its leadership. Such rulings condemned some offenders who led a malicious electronic campaign against the Organization since 2018 without any legal or legitimate evidence or reason, violating all media, impartiality and logic publication standards.

One of the electronic newspapers failed to adhere to the standards of media publication, and began to make false accusations against the Charity Organization. Such accusations were quoted by one of the tweets. Thus, the Organization had no choice but to resort to the judiciary to stop this false and unjustified aggression, and to prove that the accusations published are nothing but fabrications and unfounded statements against the Organization.

After circulating lawsuits of all degrees before the Kuwaiti courts, the judiciary decided in its rulings in decisive terms that "The accusations published were merely a personal attack on the Chairman of the Board of Directors of the Islamic Charity Organization and those who are in charge therewith. The accusations failed to involve a public case to be dealt with fairly and impartially, but rather was intended to public defamation to the Chairman's position, name and logo of the Organization, along with offensive phrases and words that defame the Chairman's person and dignity."

> "The offenders violated all media, impartiality and logic publication standards and made false accusations to the Organization

■ ■ ■

> The accusations published were merely a personal attack on the leadership of the Organization and failed to involve a public case to be dealt with fairly and impartially

■ ■ ■

> Offenders have gone beyond the limits of permissible criticism and freedom of the press and writing in directing constructive criticism for the public interest"

As part of Living Empowerment Project for People with Special Needs,

Achieving the dream of 40 Syrian handicapped persons by providing a wheelchair and a grocery outlet for each

The International Islamic Charity Organization (IICO) has not left a vulnerable segment without providing the required assistance and aid, either through humanitarian or empowerment aid. In this context, the Living Empowerment Project for People with Special Needs, which was launched in the rural areas of Idlib and Aleppo, comes in collaboration with Tuba Association for Relief and Development.

It is worth noting that the project was initiated through a feasibility study submitted by the partner association to the Organization stating the need of the targeted category, who had disabilities including "amputation of one or two legs", complete deficiency in lower limbs, paraplegia, and complete paralysis", to support and aid to be able to earn a living for their families and the provision of a permanent income source.

The Organization, as it is always the case when dealing with grants requests, has approved the request after studying it; and after two months of hard work, it managed, through the partner entity, to provide 40 electric wheelchairs as well as 40 grocery outlets, so that the forty handicapped persons could continue their lives normally. As their projects generate revenues that cover the basic needs of 200 people, constituting their families members.

Furthermore, the project also aims to secure a living source for people with special needs, spread hope in their hearts, put a smile on their faces, and qualify them to be effective members in the society. As well as to invest in the capacities of this segment in the field of work, production and self-reliance, especially for holders of professions and crafts.

The project contributes to working on reintegration of a broad segment of people with special needs, who were immensely affected by the war, maintaining their dignity, providing aids and support to them as well as their families to overcome the challenges of living circumstances, and build confidence in their production capacities.

In view of this, the partner entity has identified the most affected categories among this segment, in collaboration and coordination with the concerned local entities that take care and support them.

> "Securing a source of income for 200 persons and turning their lives from misery to work and production"

With the approval of the project, this partner entity prompted to contract with the concerned entities to purchase the electric wheelchairs and set up the grocery outlet, in addition to furnishing and supplying them with groceries. Accordingly, every beneficiary of those with special needs could start a new journey of work and giving with the support of his brothers from the State of Kuwait.

It is worth noting that the Syrian war has left huge numbers of casualties and those suffering from permanent disabilities. As they face a hard situation and search for those who could relieve their pains, and heal their wounds, due to what they encounter of psychological pressures and various diseases, as well as the inability to adapt to the life of disability.

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization
شاركنا إغاثة اليمن
ملايين معرضون للموت
بسبب عدم توفر الطعام والدواء
تجوز الزكاة
#خير_يجمعنا
1808 300

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

منزل جديد

مشروع مدينة حياة 2

عمارات سكنية لتسكين النازحين السوريين
(الشمال السوري)

" أَحَبُّ الأعمالِ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ
سرورٌ تُدخِلُه على مسلمٍ "

تكلفة الشقة	تكلفة العمارة
1,145 دينارًا كويتيًا	13,740 دينارًا كويتيًا

1808 300 | www.iico.org | khayriyanet